وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة أمحمد بوقرة – بومـــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر
الفترة ما بين 2018-2020

من إعـــداد الطالب :

- **رحيم محمد**
- **بلوطي عزالدين**

تحت إشـــراف الأستـــاذ(ة):

برارة فريد

السنة الجامعية: 2022/2021 م

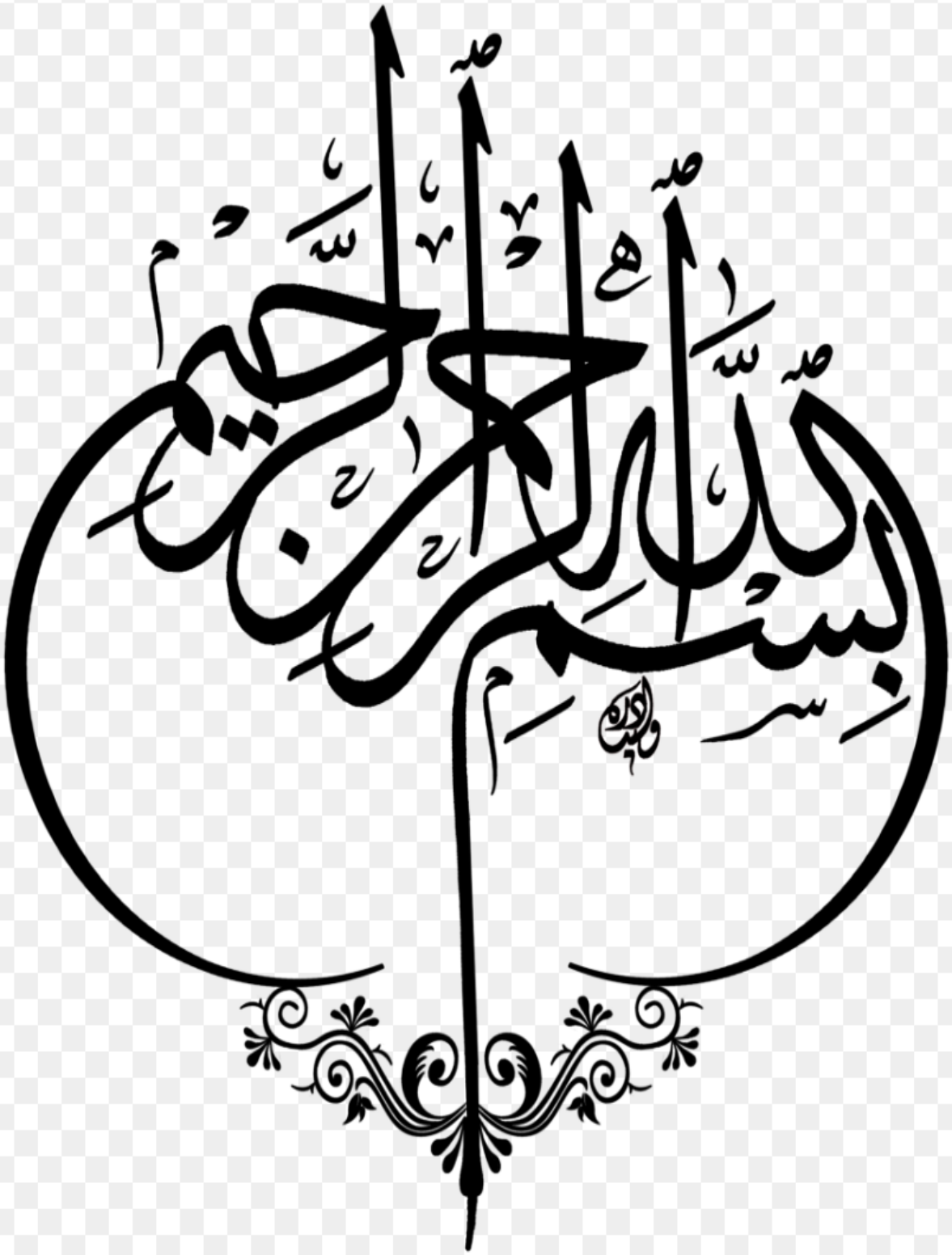
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أروع و أفضل و أحن مخلوقين لي في الوجود هما والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

أمي الغالية التي شجعتني و ساهمت بشكل كبير فيما أنا عليه الآن

أبي الذي سهر وتعب لتحقيق مطالبنا و رغباتنا و بعدم تحسيسنا بالحاجة يوما

وإلى كل العائلة الكريمة.

رحيم / عزالدين

rawpixel

كلمة شكر

الحمد لله الذي له العزة والجبروت، وبيده الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنى و النعوت،له البقاء والثبوت،وهو الحي الذي لا يموت،والصلاة و السلام على رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

الحمد لله الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع و ما تفوقنا إلا بإذنه.

فالإنسان مهما ارتقى و سما في هذه الحياة،و مهما حقق من نجاح يبقى نجاحه مرتبطا بجهات أخرى،و لذلك وجب عليه أن يعترف بالفضل المقدم إليه من طرف الآخرين و أولى الناس اعترافا بالفضل الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ "برارة فريد " الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة،و كان خير عون لنا حفظه الله و أطال عمره ليبقى شمعة تضيء دروب العلم و المعرفة.

.

الفهرس

شكر

الإهداء

الفهرس

المقدمة العامة ..... أ– و

الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية والمفاهيم المتعلقة بها 01

تمهيد الفصل الأول 02

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية 03

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها. 03

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية 04

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية 05

المبحث الثاني: آفاق التجارة الخارجية 07

المطلب الأول: نظريات التجارة الخارجية. 08

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية 11

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر والمخاطر المحيطة بها 12

خلاصة الفصل الأول : 16

الفصل الثاني : الإطار النظري للصادرات والتصدير 17

تمهيد الفصل الثاني 18

المبحث الأول: الصادرات مفاهيم واستراتجيات 19

المطلب الأول: مفهوم التصدير وطرقه 19

المطلب الثاني:أنواع ومؤشرات الصادرات 20

المطلب الثالث:أولويات لإنجاح التصدير 23

المطلب الرابع: المساعدة والدعم في التصدير 25

المبحث الثاني: إستراتيجيات التصدير 27

المطلب الأول: إستراتجية التصدير والظروف المحيط به 27

المطلب الثاني: إستراتجية التنمية للصادرات 28

المطلب الثالث: إدارة أخطار التصدير 29

المطلب الرابع: المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير 31
خلاصة الفصل الثاني 39
الفصل الثالث : الإطار النظري للجمارك 40
تمهيد الفصل الثالث 41
المبحث الأول: :نظرة حول الجمارك 42
المطلب الأول: تعريف الجمارك و السياسة الجمركية 42
المطلب الثاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية 44
المطلب الثالث: إدارة الجمارك الجزائرية و نطاقها الجمركي 46
المبحث الثاني: التعريفة الجمركية والحقوق الجمركية 48
المطلب الأول: السياسة التعريفية 48
المطلب الثاني: الحقوق الجمركية 50
المطلب الثالث: الرسوم الجمركية 51
خلاصة الفصل الثالث 53
الفصل الرابع : عرض وتحليل صادرات الجزائر في الفترة 2018 – 2020 54
تمهيد الفصل الرابع 55
المبحث الأول: :واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 56
المطلب الأول: قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 56
المطلب الثاني: طرق التنويع في الصادرات الجزائرية 58
المبحث الثاني: مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات 59
المطلب الأول: بناء إستراتيجية متكاملة للرفع من الصادرات 59
المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيض سعر العملة الوطنية 61
خلاصة الفصل الرابع 63
الخاتمة العامة 65
قائمة المراجع 69

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة :

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى، حيث أنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها. إذ أن التجارة الخارجية تقوم على أساس وجود الفوارق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف الأسمى من إقامة التبادل الخارجي عند أي دولة، هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيت تأكد للدول النامية ضرورة التوجه نحو الخارج نتيجة ارتفاع نسبة تدويل الأنشطة الإنتاجية و التسويقية.

ثم إن الجزائر كباقي دول العالم، أعطت بدورها الاهتمام لهذا المجال، بعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية، ولكون هذا القطاع المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز) وحماية الصناعة المحلية الفتية، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فعمدت خلال مسيراتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم احتكارها في مرحلة ثانية، وبعدها وفي مرحلة التسعينات عرفت تطورا سريعا– رافقته ترسانة كبيرة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتجارة الخارجية – في المجال الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الخارجية الذي نتج عنه تدفق سريع للمبادلات التجارية . كما عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية، أما الخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار المحروقات ، التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، وتدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية، وتأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة. أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية، وفشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة التي شجعت على تراجع الإنتاج، وبالتالي زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد البترولية فقط.

من جهة أخرى، يلعب التصدير دورا مهما لأي دولة لمواكبة هذه المستجدات، فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها، و التنوع في مصدر الدخل، و تطوير الاقتصاد الوطني، و اللحاق به بمستوى الاقتصاديات الناشئة على ضوء التجارب الناجحة التي تبنت تشجيع الصادرات من اجل دفع النمو الاقتصادي على نحو أسرع، مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى.

وقد انتهجت الجزائر سياستها الهادفة إلى ترقية الصادرات و بعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة و التدبير بما في ذلك الجهاز الجمركي، الذي يعد الركيزة الأساسية لحماية و تطوير الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الراهنة.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلي :

الجانب النظري: حيث تناولنا فيه ثلاثة فصول: فصل التجارة الخارجية، فصل للصادرات و التصدير و فصل الجمارك و التعريفة الجمركية.

الجانب التطبيقي: حيث تناولنا فيه عرض و تحليل صادرات الجزائر خارج المحروقات في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 مع الخروج بخلاصة عامة و ختمنا بحثنا بمجموعة من النتائج المتوصل إليها.

إشكالية البحث:

لقد أصبح من الضروري على كل بلد أن يهتم بالتجارة الخارجية لأنها تمثل مصدرا هاما في تنمية الدخل الوطني و منه تنمية الاقتصاد و بالتالي المستوى المعيشي، فان الدول تسعى جاهدة إلى ترقية التجارة الخارجية لكونها تعتمد بشكل كبير على التصدير للحصول على العملة الصعبة و جلب رؤوس الأموال.

فالجزائر مثلاً تتميز بهيمنة قطاع المحروقات عليها بنسبة 95 % و 5 %مخصصة للتصدير خارج المحروقات ، وهذا ما يطلق عليه أحادية التصدير ، لذلك تسعى الجزائر إلى التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات و ذلك برفع وتيرة الصادرات الخارجية و ذلك لتحقيق فائض في ميزانها التجاري ومن اجل ذلك تعمل على تحفيز مؤسساتها عن طريق جملة من الإجراءات و الأساليب الرامية الى ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية و كذا منح المصدريين جملة من الامتيازات و تسهيل الإجراءات الخاصة بالتصدير بغية رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات. و على ضوء ما تم ذكره توصلنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما واقع التجارة الخارجية و التصدير في الجزائر؟ و ما هي السياسات المنتهجة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنتطرق إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي أهمية التجارة الخارجية ؟

2- ما هي المشاكل و العراقيل التي يعاني منها قطاع التصدير في الجزائر؟

3- ما المجهودات التي قامت بها الجزائر لرفع الصادرات؟

- **الفرضيات :**

على ضوء الإشكالية السابقة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات للبحث في الشكل التالي:

1) التجارة الخارجية هي الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها.

2) تعرض قطاع التصدير إلى عدة عراقيل من القطاع الفلاحي و القطاع الإنتاجي.

3) لقد قامت الجزائر بمجهودات ابتداءً من 2010 لأجل رفع الصادرات الجزائرية خاصة أن صادراتها تعتمد أساسا على المحروقات.

- **أهمية البحث:**

تتمثل أهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية و كيفية مساهمتها في تسهيل عملية التصدير في الجزائر و إبراز دور الجمارك في الاقتصاد الوطني

- **أهداف البحث:**

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- ♣ محاولة إبراز نظريات التجارة الخارجية و أهم سياساتها.
- ♣ معرفة كل ما يدور حول التصدير من استراتيجيات و أخطار و معرفة المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير في الجزائر

- **أسباب اختيار الموضوع**

قمنا باختيار هذا الموضوع للدور العام الذي تلعبه مصلحة الجمارك في تطوير التجارة الخارجية و تسهيل المعاملات التجارية بين الدول بما في ذلك عملية التصدير و كذلك ضرورة إجراء إصلاحات على هذا القطاع نظرا لمكانته في الاقتصاد الجزائري.

- **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في دارسة الموضوع على المنهج الوصفي باستعراض الفكر الأساسي الذي تنطلق منه نظريات التجارة الخارجية، و أما الجانب التحليلي فانصب حول التصدير وأهميته وطرقه و الاستراتيجيات المتبعة والظروف المحيطة به، و كذلك الإصلاحات الجمركية و أهم التسهيلات التي منحتها هذه الأخيرة على التجارة الخارجية.

- **تحديد المصطلحات:**

- **التجارة الخارجية:**عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1].

- **الصادرات:**بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة[2].

- **الجمارك:**إدارة عامة تسهر عن الاستيراد والتصدير علي تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك.[3]

- **الدراسات السابقة:**

1. **دراسة غامل جلطي، بعنوان: ترقية الصادرات خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع، جامعة الجزائر (2000)** : رسالة ماجستير (غير منشورة)، ولقد حاول الباحث من خلالها إبراز أهمية الصادرات خارج المحروقات وتنويع القطاع التصديري في عملية التنمية ومدى سلبية الأحادية في التصدير، ولقد تناولها من خلال الإشكالية التالية: ما هي الأسباب المفسرة لجمود الصادرات خارج المحروقات؟ وما هي القطاعات التي يمكن المراهنة عليها لتنويع الصادرات؟

---

[1] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 6.

[2] رضوان محمود العمر،التسويق الدولي ،دار وائل للنشر،الأردن، 2007 ،ص133.

[3] المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري 1992

ولقد بين الباحث من خلال هذه الإشكالية مجلة الحوافز المقدمة لترقية الصادرات وأسباب جمودها، وختم الدراسة بجملة من الركائز التي يمكن الانطلاق منها نحو قطاع متنوع، وخلص إلى جملة من النتائج من أهمها أن صحة التنمية في الجزائر واستقرارها مرتبطة بصحة الصادرات من المحروقات و استقرار أسعارها، ولهذا لابد من العمل وبسرعة من أجل تطبيق سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات.

2. **دراسة سعيدي وصاف، بعنوان: أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، جامعة الجزائر(2004)**هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه، ولقد تم أخذ عينة من الدول النامية وهي السعودية وتونس ومصر والجزائر، وكانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين واقع التصدير خارج المحروقات في الدول محل الدراسة، و لقد انطلق من إشكالية؛ هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

وقام الباحث بإجراء اختبار غرانجر للسببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، وتوصل إلى نتائج نجد من أهمها أن الدول محل الدراسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على التوجه الخارجي، حيث سمحت هذه الإستراتيجية بزيادة الاستثمارات، ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.

3. **دراسة بورياح كنزة وبطيوي محمد الأمين بعنوان: واقع و أفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (2020)** ، هي رسالة ماجستير حاول فيها الباحثان التطرّق إلى واقع سياسة التصدير بالجزائر من خلال دراسة استراتيجيات التصدير و من ثم التعرف على السياسات الجمركية التي تساعد على عملية التصدير، وقد انطلق الباحثان في دراستهما من خلال إشكاليتهما: ما واقع التصدير في الجزائر؟ و ما هي السياسات المتبعة؟ و ما هو دور الجمارك في تسهيل عملية التصدير؟ بحيث تمت الدراسة على مستوى المديرية العامة للجمارك بمستغانم

وبعد القيام بدراستهما توصل الباحثان إلى أن للصادرات دور أساسي، بوصفها محرك للنمو الاقتصادي و من هذا المنطلق عملت الجزائر على تنمية صادراتها و الابتعاد عن الأحادية في التصدير و الانتقال إلى قطاع التصدير غير تقليدي أي انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تحتم عليها القيام بجملة من الإجراءات التصحيحية على مستوى قطاع الجمارك باعتباره بوابة التجارة الخارجية.

الفصل الأول :

الإطار النظري للتجارة الخارجية والمفاهيم المتعلقة بها

تمهيد الفصل الأول

ترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أن أي بلد مهما بلغ من مستوى التطور فيه فانه لا يستطيع أن يستغني عن بقية دول العالم وان يعيش بمعزل عن العالم الخارجي وذلك من خلال تبادل مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي تتم من خلال عمليتين أساسيتين هما التصدير والاستيراد.

ويمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه، خدمات التأمين الدولي، حركة السفر والسياحة العالمية، الخدمات المصرفية الدولية، حقوق نقل الملكية الفكرية، وكذلك نقل التكنولوجيا.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض الدول الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

تعددت تعاريف التجارة الخارجية ومن خلال هذا المطلب نقوم بطرح بعضها، نبدأ التعاريف بتعريفها تاريخيا بحيث تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات"[1].

كما تعرّف التجارة الخارجية على أنها "عبارة عن احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ،ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة." [2]

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3] ."

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم التعريف التالي : "التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة."

من جهة أخرى، تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات، الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وكذا تساهم في توسيع

---

[1] حسام، علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002 ،ص 13 .

[2] عطا الله، علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ،ص 9 .

[3] جمال، جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011، ص 11.

القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الدولية، ويمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في النقاط التالية[1]:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة .
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء و إعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة ميزان المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في ميزان المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة .
- **المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية**
- تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم إلى أصول المشكلة الاقتصادية، والمتمثلة في مشكلة الندرة النسبية للمنتجات، فالحقيقة المسلم بها حاليا على المستوى العالمي مهما اختلفت الأنظمة السياسة للدول، هو عدم القدرة على إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولفترة طويلة من الزمن، لأن إتباعها يضغط على إمكانيات الدولة الاقتصادية والجغرافية في سبيل تحقيق الاحتياجات مما يسبب عجزها، ومهما كان اتجاه الدول لتحقيق هذه السياسة فلن تكون قادرة على العيش في عزلة عن الدول الأخرى، فليس

[1] جمال محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014 ، ص 217.

بإمكانها أن تنتج ما تحتاجه من السلع دون التخصص في الإنتاج، الذي يعتمد على الظروف الطبيعية والاقتصادية، وبالتالي يتم الإنتاج والتبادل بمنتجات دول أخرى وفق التكلفة أو النفقة فيصبح عندها الاستيراد والتصدير مع الخارج مناسب[1].

وعليه يمكن إيراد الأسباب التالية بقيام التجارة الخارجية[2]:

- ❖ اختلاف الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات؛
- ❖ اختلاف البيئة بين الدول، مما يؤدي لاختلاف تكاليف إنتاج السلع؛
- ❖ اختلاف مستويات التكنولوجيا من دولة لأخرى؛
- ❖ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ❖ وجود فوائض للإنتاج قابلة للتصريف؛
- ❖ تحقيق حجم هائل من الأرباح في إطار التجارة الخارجية؛
- ❖ رفع مستويات المعيشة للدول.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة بعدة عوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف بمخلف الدول، هذه العوامل هي:[3]

1) تأثير التضخم:

إذا زاد معدل التضخم في بلد ما نسبة إلى البلدان التي يتداول فيها ، فمن المتوقع أن ينخفض حسابه الجاري،في حين أن هناك أشياء أخرى متساوية. من المرجح أن يشتري المستهلكون والشركات في هذا البلد المزيد من السلع في الخارج (بسبب ارتفاع التضخم المحلي) ، في حين أن صادرات البلاد إلى البلدان الأخرى ستنخفض.

---

[1] سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة منشورة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2–، 2020/2019، ص 8.

[2] نفس المرجع السابق، ص 8.

[3] حمزة خولة، أثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في عموم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2013–2014، ص 9.

2) أثر الدخل القومي:

إذا ارتفع مستوى دخل البلد (الدخل القومي) بنسبة أعلى من تلك الخاصة بالبلدان الأخرى ، فمن المتوقع أن ينخفض حسابه الجاري، بينما تتساوى الأمور الأخرى. ومع ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي (المعدل حسب التضخم) ،يرتفع استهلاك السلع. ومن المرجح أن تعكس نسبة مئوية من هذه الزيادة في الاستهلاك زيادة الطلب على البضائع الأجنبية.

3) تأثير السياسات الحكومية:

يمكن لحكومة أي بلد أن يكون لها تأثير كبير على ميزان تجارتها بسبب سياساتها في دعم المصدرين، والقيود على الواردات ، أو عدم التنفيذ على القرصنة.

4) إعانات المصدرين:

تقدم بعض الحكومات الدعم لشركاتها المحلية ، بحيث تتمكن هذه الشركات من إنتاج منتجات بتكلفة أقل من منافسيها العالميين. وبالتالي ، فإن الطلب على الصادرات التي تنتجها تلك الشركات تكون أعلى نتيجة بسبب الإعانات.

عادة ما تحصل العديد من الشركات في الصين على قروض مجانية أو أراضي مجانية من الحكومة. وتتحمل هذه الشركات تكلفة أقل للعمليات وتكون قادرة على تسعير منتجاتها بقيمة منخفضة كنتيجة لذلك ، مما يمكنها من الحصول على حصة أكبر من السوق العالمية.

5) قيود على الواردات:

إذا فرضت حكومة بلد ما ضريبة على السلع المستوردة (يشار إليها غالباً باسم التعريفة الجمركية)، فإن أسعار السلع الأجنبية للمستهلكين تزداد فعلياً. التعريفات التي تفرضها الحكومة الأمريكية أقل من تلك التي تفرضها الحكومات الأخرى. غير أن بعض الصناعات تتمتع بحماية أعلى من التعريفات أكثر من غيرها. تلقت منتجات الملابس والمنتجات الزراعية الأمريكية تاريخياً مزيداً من الحماية ضد المنافسة الأجنبية من خلال التعريفات المرتفعة على الواردات ذات الصلة.

بالإضافة إلى التعريفات الجمركية ، يمكن للحكومة خفض واردات البلاد من خلال فرض حصة ، أو حد أقصى يمكن استيراده. وقد طبقت الحصص عادة على مجموعة متنوعة من السلع المستوردة من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى.

6) عدم وجود قيود على القرصنة:

في بعض الحالات ، يمكن أن تؤثر الحكومة على التدفقات التجارية الدولية بسبب عدم وجود قيود على القرصنة. في الصين ، القرصنة شائعة جدا. يقوم الأفراد (الذين يطلق عليهم القراصنة) بتصنيع الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية التي تبدو بشكل شبه تام مثل المنتج الأصلي المنتج في الولايات المتحدة والدول الأخرى. يبيعون الأقراص المضغوطة وأقراص DVD في الشارع بسعر أقل من المنتج الأصلي. حتى أنهم يبيعون الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية إلى متاجر البيع بالتجزئة. ويقدر أن المنتجين الأمريكيين من الأفلام والموسيقى والبرمجيات يخسرون مبيعات بقيمة 2 مليار دولار سنوياً بسبب القرصنة في الصين.

ونتيجة للقرصنة ، انخفض الطلب الصيني على الواردات. القرصنة هي أحد الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري مع الصين. ومع ذلك ، حتى لو تم القضاء على القرصنة ، فإن العجز التجاري الأمريكي مع الصين سيظل كبيرًا.

7) تأثير أسعار الصرف:

يتم تقييم عملة كل بلد من حيث العملات الأخرى من خلال استخدام أسعار الصرف ، بحيث يمكن تبادل العملات لتسهيل المعاملات الدولية.

المبحث الثاني: آفاق التجارة الخارجية

بدأ موضوع التجارة الخارجية مع عصر التجاريين؛ والذي يقوم بفرض قيود على التجارة بهدف الحصول على حماية للتجارة المحلية، وبعدها توالت نظريات التجارة الخارجية، وغالباً تتعرض النظريات للتفسير سبب قيام التجارة بين الدول ووضع العديد من الافتراضات غير الواقعية بهدف تبسيط الواقع، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نظريات و سياسات التجارة الخارجية إضافة إلى واقعها في الجزائر و الأخطار الناجمة عنها.

المطلب الأول: نظريات التجارة الخارجية.

I.النظريات الكلاسيكية:

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، و تعتبر كأساس في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادوا بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، وترى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي.

تقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية، و هي[1]:

- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج.
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها .

فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر، الذي نشأ على انقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر [2].

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فيمثلون عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم تراثا يعكس عمق بصيرتهم،ومفاهيمهم ما تزال دليلنا إلى اليوم، والواقع أن أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم:« David Ricardo »,« Jon Stuart Mill », « David Hume », « Adam Smith »

ويمكن عرض ملخص لنظريات بعض هؤلاء الكتاب كما يلي:

---

[1] عبيدلي عبد القادر ، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية، الفترة 2005 –2014 ،أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير غير منشورة، فرع: تجارة 1 دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص3.

[2] المرجع السابق، ص 5.

أ. **نظرية (Hume David)**وتتلخص نظرية (Hume David) في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي،ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة لـه، فمثلا تطور كل من (فرنسا،وإيطاليا، ألمانيا)هو لصالح بريطانيا وان تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني[1].

ب. **نظرية (Smith Adam)**تعد نظرية الميزة المطلقة Theory Advantage Absolute أول نظريـة متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصادي الكبير ويل سميثمن خلال كتابه *"بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"* سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية،وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون لو ميزه مطلقة في إنتاجها،وعليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيه.[2]

إلا إن نظرية سميث في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الأخر،هل هذا يعني انـه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وقد حاول (Ricardo David) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية في الميزة النسبية[3].

ت. **نظرية (Jon Stuart Mill) :** أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب. لقد تنبه إلى هذه المسألة(Mill Stuart Jon) الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام "ميل" بإدخال جانب الطلب على التحميل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لإيرادات البلد الأخر المشارك معه في التجارة. بعبارة أخرى إن عرض البلد(A) لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد(B) والعكس صحيح، وان

---

[1] غازي صالح محمد الطائي،الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999 ،ص25

[2] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000،ص36

[3] المرجع السابق، ص 37.

الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.[1]

II. النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

إن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر،وان أكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا .

فإذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، لتركز على الميزة النسبية التي بدأها (Ricardo) وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فان النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية، التي قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماما من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما: العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصرا إنتاجيا وحيدا كما فعل كل من Smith Adam, Ricardo David و Mill Stuart Jonفجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية، ابتداءً من الاقتصاديين(Ohlin–Heckscher) والتي عرفت بنظرية وفرة العنصرTheory Endowments Factorمعتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة [2].

وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية في مايلي:أن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين البلدان هي التي تؤدي إلي قيام التجارة الخارجية بينهم. إذ لكل بلد ميزة نسبية عندما ينتج ويصدر تلك السلعة التي تحتاج إلى أمل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، إلى جانب أنه لن يكون للبلد هذه الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي يجب أن يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج.

بعبارة أخرى يمكن إيجاز نظرية * O–H فيما يلي : "أن اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الإنتاج، فالبلد غالبا يكون له ميزة نسبية في السلع التي يتطلب

---

[1] طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المعرفية، عمان ، 1995، ص 30.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 43.

إنتاجها عوامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية في البلد، وعلى العكس يكون للبلد غالبا تخلف نسبي في السلع التي يتطلب إنتاجها عامل الإنتاج الأكثر ندرة نسبية في البلد"[1].

وهكذا فأنه عند قيام التجارة، فإن صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في إنتاجها على غيرها من البلدان، وبالتالي أسعارها تكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في البلدان الأخرى، أما استيراداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل إنتاج غير موجودة محليا، أو يعاني فيها البلد من عجز نسبي في وفرتها، وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال تنظيم تجارتها الخارجية مجموعة من السياسات التجارية والتي تهدف إلى تنمية اقتصادها على وجه العموم وحسب التنظيم، وكذا حسب توجهاتها وظروفها الاقتصادية والسياسية وطبيعة الجغرافيا التي تميز الدول. وتنقسم سياسات التجارة الخارجية إلى نوعين:[2]

أولا سياسة حرية التجارة الخارجية:

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة .

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694 – 1774)و الذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي (العادل Prix Bon)، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

---

[1] طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 54.

* المقصودبنظريةH_O: نظريةHeckscer–Ohin

[2] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص 73.

ثانيا:سياسة الحماية:

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع. كما انه هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:[1]

1.حجة قواعد التبادلl'argument des termes de l'échange :

وهي حجة نابعة أساسا من خلال تحليل التكلفة – عائد bénéfices-couts analyse، تكون في حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، ففي هذه الحالة تقوم بوضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستويات الاستيراد مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل،شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات .

2.**تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:** إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم إذا حدث تقلب سلبي في إحدى المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب إيجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر والمخاطر المحيطة بها

أولا: واقع التجارة الخارجية بالجزائر :

لقد ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بداية 1988، والهدف منها هو تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية، وقد عرفت تحرير التجارة الخارجية 3 مراحل:[2]

---

[1]Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson education-France, 2006, p 217

[2]بورياح كنزة ، بطيوي محمد الأمين، واقع و أفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي شعبة العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة خارجية، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2019-2020، ص 66.

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية للفترة الممتدة ما بين 1962- 1970.

لقد اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1963 -1970 مجموعة من الإجراءات التقليدية والتي كان مبتغاها هو فرض الرقابة الحكومية على التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، ولقد تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام الحصر والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذا الرقابة من خلال نظام الحصص، من خلال التجمعات المهنية للشراء.

2- مرحلة الاحتكار : بعد مرحلة التسعينات جاء مخطط الرباعي الاول 1970-1973.

ليفضح عن نوايا السلطات التجارية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ابتداء من جويلية 1971. تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، وكان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لذلك كانت أكثر من 80 %من الواردات تحت رقابة الدولة.

3- مرحلة تحرير التجارة للتجارة الخارجية:

لقد صدر أول مرسوم لهذا الإطار تحت مرسوم 10-90 المؤرخ في 14 افريل 1990 متعلق بالنقد والقرض حيث نص على حرية انتقال رؤوس الأموال، كما حمل البنك الجزائري مسؤولية إدارة سوق الصرف وتحركات رؤوس الأموال ومهمة تنظيم تداول النقد، وحفاظ على استقرار قيمته على مستوى الداخلي والخارجي باستخدام كل وسائل دائمة ولازمة لتحقيق هذا الغرض وقد تم تجسيد هذه الصلاحيات من خلال إصدار بنك الجزائر للنظام المؤرخ في: 08 سبتمبر 1990 يتضمن معنويات شروط فتح وتسيير حسابات عملته الصعبة للأشخاص المعنويين وذلك لما جاء به القانون 60-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 .الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حول ضرورة حيازة المتعاملين على مبلغ الاستيراد للعملة الصعبة ومن خلال المرسوم رقم 88-167 المؤرخ في 6 سبتمبر 1988.المتضمن شروط برمجة المبادلات الخارجية ووضع مميزات العملة الصعبة تحدد تصرف المؤسسات العمومية من أجل التسيير لعمليات الاستيراد والتصدير وهكذا استخلفت التراخيص الشاملة للاستيراد.

ثانيا: المخاطر الناجمة عن التجارة الخارجية:

تتعدد أخطار التجارة الخارجية تبعا لطبيعتها أو مصدرها أو أثارها مما يلي[1]:

1. ***المخاطر المالية :*** إن التسيير المالي الدولي للمؤسسة، لايقتصر فقط على تسيير التدفقات المالية، وإنما يشمل أيضا تسيير مختلف المخاطر التي لها علاقة أو تأثير على نتيجة الاستغلال وكذا القيمة المالية للمؤسسة التي ينشأ منها العديد من المخاطر المالية أهمها مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدل الفائدة، سعر المواد الأولية ...الخ
2. ***المخاطر السياسية :*** تذكر في ثلاثة نقاط:

- الخطر السياسي بأتم معنى الكلمة :الحرب، الثروات، انحصار اقتصادي ... الخ والقرار الأحادي للحكومة الأجنبية تعرقل تنفيذ العقد.
- الظواهر تتسبب في الخراب والناتجة عن العوامل الطبيعة التي تحدث في بلد أجنبي تؤثر على السلعة خلال نقلها.
- خطر عدم تحويل العملة، لما تقوم السلطات بتحديد أو وقف خروج رؤوس الأموال نحو الخارج ،وهذا يصعب على المصدر المحلي بتسديد التزاماته اتجاه الغير.
- كما ينجم هذا الخطر عند تغيير الحالة الاقتصادية والسياسية لبلد المشتري

3. ***المخاطر القانونية :*** تكون مرتبطة بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة وكذا بنوع النشاطات التي تمارسها وعلاقتها بالمساهمين وبالغير، أي معنى نوع النشاط الذي تمارسه، شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية.

من القواعد القانونية التي يجب على البنك معرفتها حول المؤسسة هي:

- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، بمعنى هل لهم حرية تامة في إبرام عقود القروض ورهن أو بيع ممتلكات المؤسسات أم لهم سلطة محدودة تتمثل في تسييرها فقط.
- علاقة المساهمين مع المسيرين
- السجل التجاري.
- وثائق الملكية أو الإيجار.

[1] شلالي رشيد، تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010 ،ص 85.

- النظام القانوني الذي تحكمه المؤسسة.

4. ***المخاطر الائتمانية:*** وتربط بالطرف الأخر – العميل – والوفاء بالتزاماته في موعدها ،وقد يكون عدم وفاء العميل – المدين– بالتزامه اتجاه المصرف في موعدها عائدا على الوفاء أو عدم الرغبة بالوفاء، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها " الخسائر الناتجة عن نقض أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات" ،وتعرف كذلك على أنها "هي مخاطر تنشأ نتيجة عدم قيام العملاء أو الأطراف الآخرين بالوفاء وبالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاقها أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها".

5. ***المخاطر الاقتصادية :*** التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

- أهداف الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة؛
- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة سواء من حيث التوظيف أو الدخل.

عموما هذه مجمل المخاطر التي يمكن مواجهتها أثناء تنفيذ الصفقات التجارية أو العمليات المالية في إطار التجارة الخارجية وما يمكن ملاحظته من خلال هذا كله هو أن المخاطر السياسية مستقلة وغير خاضعة لشخصية المشتري.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستنتج أن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات نحو الخارج ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة، حيث أن كل دولة تسعى إلى زيادة الفائض في الميزان التجاري لما يعكسه من أثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

الفصل الثاني :
الإطار النظري للصادرات و التصدير

تمهيد الفصل الثاني

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تنمية صادراتها من مختلف السلع والخدمات، من اجل توفير النقد الأجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات، وكذا تصريف الفوائض من الإنتاج المحلي، لكن تبقى كثير من الدول تعتمد في صادراتها على المادة الأولية التي تتوفر عليها (كما هو الشأن للدول المصدرة للنفط) وهذا ما سيكون له تداعيات سلبية على استنزاف مواردها الطبيعية الغير قابلة للتجديد، وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على هذه الدول (الناتج عن عدم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية).

لذا توجهت كثير من الدول إلى تبني آليات وسياسات من أجل تنويع صادراتها تقوم على مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تدفع إلى تمكين صادراتها من اختراق الأسواق الدولية من خلال رفع قدراتها التنافسية من حيث السعر والجودة والدخول في شراكة مع المستثمر الأجنبي من أجل نقل التكنولوجي والاستغلال الأمثل للمورد البشري المحلي.

وسنحاول في هذا الفصل التعرّف على التصدير و استراتيجياته، كما سنتطرّق إلى مشاكله و المعوقات التي تواجهه.

المبحث الأول: الصادرات مفاهيم واستراتجيات

يشمل التصدير الاتجار المشروع بالسلع والخدمات من منطقة جمركية إلى أخرى ، قد تتوافق الأقاليم الجمركية ، من جانبها ، مع دولة أو مع كتلة اقتصادية. كما تخضع الصادرات لسلسلة من الأحكام القانونية والضوابط الضريبية من قبل البلدان أو الكتل الاقتصادية المشاركة في العملية.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وطرقه

اختلفت التعاريف المقدّمة للتصدير و تعددت حسب المستوى المنظور لها، ونقوم بالتطرّق إلى بعض التعاريف في هذا المطلب.

يعرف التصدير على أنه"عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج" [1]، ويعرف التصدير من الإتحاد الأوروبي بأنه النشاط الذي يتم بموجبه بيع و نقل البضاعة المراد تصديرها أو الخدمات الاقتصادية المراد تقديمها من داخل إحدى دول الإتحاد الأوروبي إلى خارج حدود الإتحاد الأوروبي.[2]

كما يعرف التصدير بأنه "بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها[3]."

وعرّف أيضا أنه"وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما[4]"

---

[1] عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية ،دار ابن خلدون، بيروت، 1980 ، ص 141

[2] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 83.

[3] مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993 ،ص235.

[4] على توفيق الصادق ،تطور دور الدولة في التنمية كقبل وأثناء وبعد اَلأزمة المالية العالمية ،للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات الربية وتطورات ما بعد اَلأزمة الاقتصادية العالمية ،يوم 19و 20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث، ص 15

أما حسب الموسوعة الاقتصادية فعرّفت التصدير على أنه هو" تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة"[1]

- **طرق التصدير:**

يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى،كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الإستراتيجية..... الخ وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا ايجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق،أو إنما تنظر إلى الأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، أما النشاط الإيجابي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج.

وتنقسم طرق التصدير إلى نوعين:[2]

1- التصدير المباشر:

التصدير المباشر هو تلك الإستراتيجية التي تكون فيها الشركة نفسها مسؤولة عن عملية التصدير ، حيث يمكنها بالتالي التحكم في الوقت نفسه ، في عملية التسويق ، بالإضافة إلى اكتساب المعرفة بالأسواق الدولية ، والتي تكون مهمة للبائعين أو الوكلاء التجاريين أو شركات التوزيع أو الشركات التابعة التجارية.

2- التصدير غير المباشر:

التصدير غير المباشر من جانبه هو التصدير الذي يتم من خلال وسطاء يدعمون عملية التصدير. وتعتمد الشركة المصدرة ، بهذا المعنى ، على التعاقد على خدمات وكلاء الشراء في بلد المقصد ، وكذلك الشركات التجارية المسؤولة عن عملية التسويق بأكملها داخل السوق التي تستهدفها الشركة. .

المطلب الثاني:أنواع ومؤشرات الصادرات

أولا: أنواع الصادرات

[1] إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 –2009 ،ص 81.

[2] بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017/2016، ص74.

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة(VISIBLES) وصادرات غير منظورة (INVISIBLES) ،وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة.[1]

1. *الصادرات المنظورة:* والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية ، مثل القمح، السيارات...، وتنقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

2. *الصادرات غير المنظورة :* وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات استثمارية ، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيراً منه بالنسبة لصادرات السلع.

3. *الصادرات المؤقتة:* وهى تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

* المتوجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية.

* مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل فى الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن.

* إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

4. *الصادرات النهائية:* وهى تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد[2].

ثانيا: مؤشرات الصادرات

باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة ، وباعتبارها تعكس بشكل قوى طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى ، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:[3]

---

[1] كامل بكرى، الاقتصاد الدولي والتجارة والتمويل،الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص282

[2] المرجع السابق، ص 283.

[3] ابراهيم العيسوى،قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1989، ص 43-44.

I. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير ، كان ذلك دليلاً على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، اندماجا كبيراً ، بيد أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج ، فقد ترتفع هذه النسبة أيضاً فى تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد

فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وخاصة إذا ما كانت الصادرات سلعاً أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ فى الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سنتطرق إليه فيما بعد.

II. نسبة تغطية الصادرات للواردات:

وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإ نما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع فى تبعية الديون الأجنبية ، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

III. درجة التركيز السلعي للصادرات:

ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها ، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التى يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة ، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر فى درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبيرا فى حالة السلع الأولية ، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية فى الصادرات للخطر، ويعتمد فى تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات التي أعدتها(الأونكتاد)، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذي يقيس مدى إنحراف هيكل

صادرات الدولة على هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

IV. النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي ، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى فى التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك ، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداد طبيعي له.

V.مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته ، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي فى جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

المطلب الثالث: أولويات لإنجاح التصدير

تهدف عملية التصدير بشكل أساسي إلى التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية، ولذلك ومن أجل إنجاح عملية التصدير، هنالك بعض الأولويات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي: [1]

[1] بورياح كنزة ، بطيوي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 35-36.

1) الإستراتيجية:

يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجه وحول السوق المستهدفة قبل عملية التصدير حيث يجب على الشركة أن تحفز نفسها وذلك بالاستفسار حول شروط التعاملات الدولية،يتضح بالتشخيص للتصدير، وهذا من أجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوى الدولي

2) الإنتاج:

المعرفة والتحكم في التكاليف للتمكن من تحديد للأسعار من خلال التفاوض مع الزبون.

- أدوات لتسيير الإنتاج الوقت والمنهجية – تسمح لرئيس الشركة بإنتاج، السلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عمليات التصدير.
- تكييف المنتجات مع متطلبات السوق المستهدفة.

3) التموين:

التحكم في التموين من أجل تلبية طلبات الزبون الأجنبي في الآجال المحددة وذلك من خلال تجهيز المخازن وتهيئتها وفق المعايير المتفق عليها والحرص على عدم إتلاف المنتج، إضافة إلى تجهيز المنتج كما ونوعا ليكون جاهزا لتسليمه وفق معايير الجودة المتعارف عليها دوليا وفي الآجال المحددة .

4) التسويق:

ليتضح أن يكون المسؤول عن التصدير، ملم بتقنيات التجارة الدولية وذلك من خلال معرفة جميع الأمور المتعلقة بالتسويق من خطوات وضروريات وظرف التجارة الدولية، ومعرفة نطاق التسويق ليكون جاهزا لتسويق البضاعة

5) المالية

أن تتوفر الوسائل المالية من اجل تحسين أداء عملية التصدير – أموال خاصة، قروض بنكية، التسبيقات على الفواتير، قروض التمويل المسبق للصادرات، والمسئول عن المؤسسة يجب أن يحرص على توفير الأموال سواء كانت خاصة أو عن طريق القروض، ودون الأموال لا يمكن للمؤسسة مزاولة حتى نشاطها فما بالك التفكير في عملية التصدير.

6) سعر التصدير

يعتبر سعر التصدير من بين أهم الأمور أو الأوليات لإنجاح عملية التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي من واجب المسؤول عن المؤسسة المصدرة الإلمام بجميع الأمور المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار،وما هي الأسس التي تقام عليها تحديد الأسعار،وأسعار المنتجات المنافسة على المستوى الدولي حيث أن:

- الأسعار المتوقعة في السوق الأجنبية ليست بالضرورة نفس الأسعار المتداولة في السوق المحلية.
- لتحديد سعر التصدير يجب الأخذ في الحسبان تكاليف الإنتاج، السوق المنافسة، أسعار الصرف

المطلب الرابع: المساعدة والدعم في التصدير

تقدم العديد من الدول ومنها الجزائر عدة مساعدات لدعم عملية التصدير والصادرات، ويمكن التطرّق لبعض طرق هذا الدعم للصادرات كالآتي:[1]

1. الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و ذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض و كذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض و الصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية.

- بعنوان المشاركة في المعارض و الصالونات المتخصصة في الخارج:

100٪ في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد.

50٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي.

80٪ في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.

يمكن أن تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تذكر بلغة مستعملة في التجارة الدولية ، و عند الاقتضاء بلغة البلد المستضيف للتظاهرة، كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض و فترته و مكانه ... إلخ .

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، دليل الإجراءات و التسهيلات الخاصة بدعم الصادرات خارج المحروقات، محملة من موقع الوزارة : http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx

- بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير.

50٪ في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج

50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة.

50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور .

2. التسهيلات الجمركية:

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية.

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي :

– الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي

– زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد

– إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛

– إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛

– تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI).

– التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

3. التسهيلات البنكية:

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، و تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، و بتقديم وثائق إثبات.

- شهادة توطين التصدير.
- استعادة و إعادة عائدات للتصدير.

- أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية.
- أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التصدير

إن التصدير يعتبر الركيزة الأساسية في حياة المؤسسة المصدرة ولهذا يجب على المؤسسات المصدرة إتباع أفضل الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير، لهذا نتعرف في هذا المبحث على مفهوم إستراتيجية التصدير و أنواعها، ثم توفير البيئة المناسبة لإستراتيجية التصدير، ثم الحوافز المدعمة للمؤسسة على التصدير، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى إستراتيجية التصدير و أنواعها إضافة إلى إدارة أخطار التصدير.

المطلب الأول: إستراتجية التصدير والظروف المحيط به

يتعين على مختلف الشركات والمؤسسات قبل أن تقوم بتصدير منتجاتها إتباع طرق معينة لتوسيع نشاطها الإنتاجي، وذلك بإيجاد فرص جديدة لتصرف هذه المنتجات والبحث عن أسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة، والتي تراها مناسبة للقيام بالعملية.

وتعرّف إستراتيجية التصدير أنها "أسلوب علمي تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة"[1]، وأن اختيار إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات يرتبط كليا بالهدف المراد تحقيقه، وغالبا ما يحدث الجمع بين الكثير من الإستراتيجيات ويمكن إيجاد في هذا المجال نوعين منها :[2]

1- ***إستراتيجية النمو المعتمد على المنتج:*** في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن طريق:

- تحديد منتج أساسي للمؤسسة؛
- تحديد منتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا؛
- تكيف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية، وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه؛

---

[1] محمود جاسم محمد الصميدعي، إستراتجية التسويق مدخل كمي وتحليلي، :ط 2 ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،ص289.

[2] ابزام خالد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 ،ص 16

- تعديل المنتج وتنميته بالطرق التقنية

2- ***إستراتجية النمو المعتمدة على الأسواق*** : يجب على المؤسسة في هذه الإستراتيجية القيام بمراقبة سوق معينة من حيث المنتوج المعروض فيها والذي يكون من نفس النوع الخاص بالمؤسسة وكذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته

المطلب الثاني: إستراتجية التنمية للصادرات

إستراتيجية تنمية الصادرات هي الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات ، من خلال تقديم حوافز سعريه غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، وتعرف هذه الإستراتيجية على أنها "تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة ، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية"[1]تتدخل الحكومة من خلال هذه الإستراتيجية فى التجارة الخارجية ، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية ، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير ، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبياً ، مما يؤهلها للمنافسة بهذه الأسواق . فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي فى منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج . على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي فى الأسواق الداخلية.[2]

لكنه يجب وكشرط ضرورى لنجاح هذه الإستراتيجية تحفيز التوسع فى الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير خاصة بإعفاء السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاج سلع التصدير من الجمارك والضرائب المختلفة، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير و تأمين عمليات التصدير والمصدرين. ثم إنه ومن المحتمل وبنسبة كبيرة أن يساهم تنويع الصادرات السلعية إلى ارتفاع وزيادة عروض الصادرات ، وهذا بسبب أن الطلب الخارجي سيكون متميزاً نسبياً بمرونة سعرية ومرونة

[1] مولاى عبدالقادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير عير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص21.

[2] محمود حامد محمود،تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر،2006، ص34

دخليه، وهو ما يكسب اقتصاد الدولة نوعاً من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية وتقلبات الأسواق العالمية[1].

هناك عدة منافع تنتج عن طريق إتباع هذه الإستراتيجية تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد القومي، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلعة معينة.
- التغلب على ضيق السوق المحلي وإستغلال مزايا اقتصاديات الحجم.
- إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على ارتفاع مستوى الكفاءة في أنحاء الاقتصاد القومي.
- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية الإحلال محل الواردات وإ نما يتوقف على نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

المطلب الثالث: إدارة أخطار التصدير

وهي تلك الأخطار التي يتعرض لها المصدر أثناء العملية التصديرية، ومن أهمها نذكر[3]:

1. **الأخطار التجارية**: وهي تلك الأخطار التي يكون مسببها المستورد أو أوضاعه المالية، ما يحول إلى عدم تمكن المصدر من حصوله علي كامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها، ومن بينها نذكر:

– إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته.

– امتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصدر.

2. **الأخطار الثانوية**: منها أخطار الصرف، أخطار المشاركة في المعارض والبحث عن أسواق جديدة، أخطار رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة، الكوارث الطبيعية وغيرها.
3. **الأخطار غير التجارية(السياسية)**:هي الأخطار التي تخرج عن إرادة المستورد وتكون أسبابها كثيرة موضحة بالجدول الموالي:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 35.

[2] محمود محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 1997، ص56.

[3] قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 02 ،جوان 2002 ،ص: 06-07

الجدول (1.2): مختلف الأخطار السياسية

الأخطار الكلية		الأخطار الجزئية	
المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة
الداخلية		الداخلية	
الثورة	التأميم/المصادرة	الإرهاب الإنتقائي	التأميم الإنتقائي
الحروب الأهلية	صراع القيادة	الإضراب الإنتقائي	الضغوط على الشركات
الصراعات[5] العرقية	التضخم	المقاطعة القومية للمنشأ	الرقابة على الأسعار
الإرهاب	الصراعات البيروقراطية	-	-
المقاطعة	-	-	-
إختلاف الرأي العام	-	-	-
الخارجية		الخارجية	
الإرهاب الدولي	الحروب النووية	المنافسة بين الشركات	الضغوط الدبلوماسية
الرأي العام العالمي	المقاطعة الدولية	الإرهاب الدولي الإنتقائي	القيود على التجارة الدولية
الضغط على الاستثمار	أعباء خدمة الدين المرتفعة	المقاطعة الدولية للمنشأة	التدخل الحكومي

Source : Akhter,H et Luch, R.F : " Political Risk A Structural Analisis," Advances in International Marketing,2,1987,pp 81-201.

يبيّن الجدول أن عمليات التجارة الخارجية لاسيما منها التصديرية لا تواجه فقط أخطارا اقتصادية يمكن أخذها بعين الاعتبار والتحوط منها في المراحل المختلفة للعملية، بل تواجه أيضا أنماطا مختلفة من الأخطار السياسية .

ويمكننا –بشكل عام– تلخيص الأخطار المختلفة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.2): أنواع الأخطار التي تواجه عمليات التجارة الخارجية

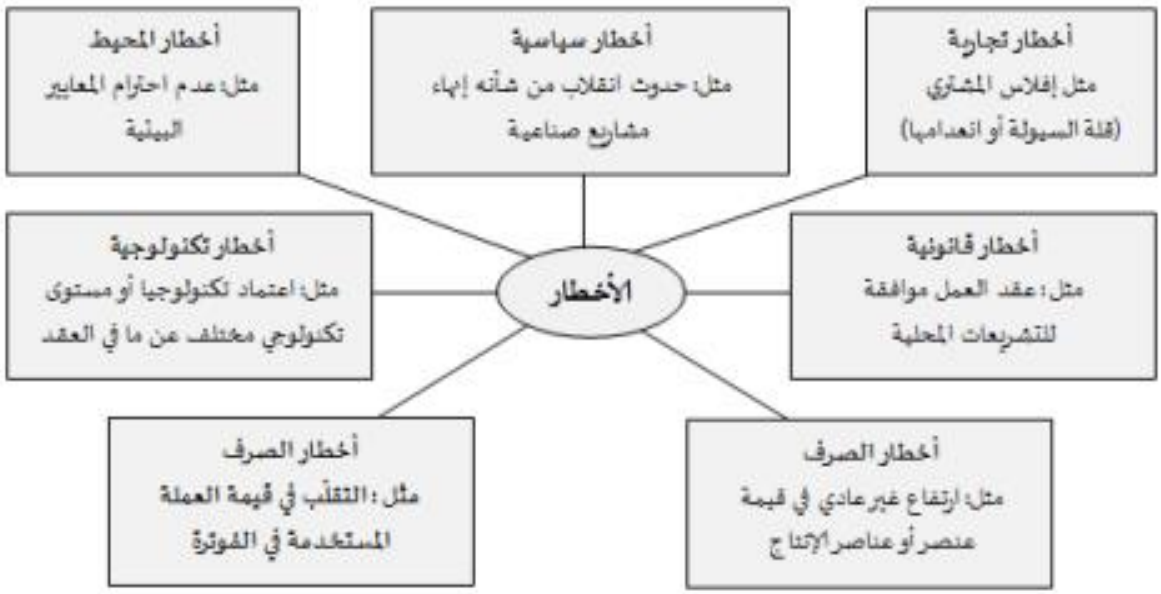

Source: Ghislaine Legrand et Hubert Martini, Management des opérations de commerce international IMPORTER – EXPOETER, DUNOD, Paris, 8eme édition, 2007, P 228.

المطلب الرابع: المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير

مشاكل على مستوى الاقتصاد الوطني:

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية والذي دام لمدة طويلة، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر ثم الرضوخ له،وهو ما يظهر على سلوك تصرفات أغلبية الأعوان الاقتصاديين، فنشاط التصدير خارج المواد النفطية لم يساير الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وحتى الأهداف المسطرة في برنامج الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة لم تتحقق، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الجمود وعن القطاعات المرشحة لرفع التحدي في هذا الشأن:

1) على مستوى القطاع الفلاحي: بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطني، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي. ومن ثم فان إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها البلد. ومن

بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير نذكر ما يلي:

- انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم بإهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، وهو ما أثر على تطور هذا القطاع الحساس، وحتى الميزات النسبية التي كانت تحوزها الجزائر في هذا المجال تم تحطيمها كنتيجة لهذا الاختبار، بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة وحتى رأس المال الاجتماعي كان مؤهلا للتفاعل مع القطاع الفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي؛
- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية، ومع تراجع الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره؛
- تحسين أسعار البترول أدى إلى التفكير أكثر في الاستيراد من اجل سد حاجات السكان الغذائية، وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق؛
- اعتماد القطاع الفلاحي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره – ظروف مالية مادية، تقنية، فان التقلب في الأحوال الجوية ونقص الأمطار مثلا يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي؛
- إن السلع الاستهلاكية غير الغذائية المكونة للواردات، تتمثل في الأدوية التي تفوق تكلفتها السنوية 1200.00 مليون دولار وبعض التجهيزات الطبية وملحقات السيارات، الثلاجات ،التجهيزات المنزلية ولواحقها، الهوائيات المقعرة وأجهزة الاستقبال التلفزيوني، والتي تبلغ تكلفتها حوالي 800.00 مليون دولار.
- إن اكبر استيراد من المواد هي الأدوية، هنا نطرح تساءل كبير – لماذا هذا التأخر في الصناعة المحلية للأدوية، إن التكلفة الكبيرة للأدوية كان يمكن في الخمس سنوات السابقة تقليصها إلى اقل مستوى ممكن، لو أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الدولة في مجال تنظيم سوق الأدوية قد اتخذ في السنوات سابقة كما أن الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية كانت كثيرا مهمشة بسبب قوانين التعويض على الأدوية التي تصب في صالح المخابر العالمية؛
- كما أننا نلاحظ أن العديد من المواد التي يتم استيرادها تمثل في الحقيقة صناعات صغيرة كان يمكن للحكومة إنتاجها محليا أو عن طريق الاستثمارات المحلية حيث يمكن بسهولة إنتاج الثلاجات أو التجهيزات والأثاث المنزلي الذي لا يتطلب تكنولوجيا كبيرة بل إرادة لدعمها؛

- السلع الاستهلاكية الغذائية فهي مكونة بالأساس من مادتي السميد والطحين بقيمة تصل إلى 1400.00 مليون دولار والحليب بقيمة 710.00 مليون دولار واللحوم بقيمة 170.00 مليون دولار والخضر والقهوة والشاي والسكر بقيمة 350.00 مليون دولار
- إن المتأمل في معدلات استيراد السنوات الماضية يلاحظ الأرقام الضخمة التي تصرف في مجال الغذاء خاصة لما نعلم إن الجزائر قد وظفت مبالغ ضخمة في مجال الاستثمار الزراعي على مدى أكثر من 8 سنوات أو ما يسمى ببرنامج الدعم الفلاحي الذي لم يمكن البلاد التقليص من معدلات التكلفة الغذائية، فحسب البرنامج الذي تم توظيفه كان متوقعا من الجزائر أن تصبح بلدا مصدرا أو على الأقل مكتفيا ذاتيا إلا أننا نلاحظ أن تكلفة الاستيراد تتزايد سنويا.

إن الخلاصة التي يمكن إن نستقيها من دراسة مؤشر المزايا المحققة هي أن الاقتصاد الجزائري يستفيد من ميزة مطلقة واحدة فقط والخاصة بإنتاج النفط أما باقي القطاعات فان الواردات تحقق ميز مطلقة حيث أظهرت مجموعة المؤشرات الإحصائية المستخدمة في التحليل أن الجزائر تعاني من خلل واضح، حيث تتميز التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات مقابل مد واسع من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية ما جعل الاقتصاد تابعا للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب والعرض.

بالإضافة إلى ذلك فان النشاط الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل قوي بما يوفره قطاع الاستيراد من سلع وخدمات مما يعمق الأثر على واقع وحجم الاقتصاد المحلي إلا أن تأثير الناتج على الصادرات يعتبر متدنيا إلى حد كبير حيث ترتبط الصادرات بظروف السوق الدولية وتقلبات شروط التبادل التجاري فتراجع هذه الشروط في غير صالح الاقتصاد المحلي الذي يمارس دوره الأساسي من خلال النشاط الإنتاجي المحلي.

يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية، وبوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي – نسبة كبيرة من الفلاحين لديهم اقل من 5 هكتارات مقابل نسبة قليلة لها أكثر من 10 هكتارات

2) بالنسبة للقطاع الصناعي:

تثبت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا،ويرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه الكلية للريع البترولي من جهة، ومن جهة أخرى لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت.

مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل وكأنها إدارات عمومية بعيدة عن تحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وهو ما أدى بدوره إلى ضآلة في القيمة المضافة التي تحققها، إضافة إلى بقاء صادرات هذا القطاع عند مستويات دنيا وبالخصوص منها تلك الصناعات غير النفطية .وترجع أسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية وخاصة غير النفطية منها إلى ما يلي:

- توجيه النظام الإنتاجي الصناعي للسوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، وهو الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات في ظل غياب إستراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها .
- والتبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي، إذ أن إمدادات القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج. هذه التبعية للخارج وفي ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات الخارجية أدت إلى استعمال ضعيف للطاقة الإنتاجية المتوفرة في المتوسط هذا إضافة إلى ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي ومن ثم أثر ذلك على إمكانية التصدير للخارج.

وبخصوص النماذج التسييرية في المؤسسات الاقتصادية الصناعية،فان هناك أسباب الضعف تفسر الجمود الكبير الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية، ويتجلى هذا الضعف في النقاط التالية:

ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية:

اتسم أثر تطور الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات الصناعية الجزائرية بانخفاض مستواها في معظم جوانبها ،وهذا ما عبر عنه بنقص مستوى الإنتاجية في هذا القطاع حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي. وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستراتيجية وقطاع الخدمات والتجارة ،إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطيع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها أن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية،حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة منذ بداية انطلاق العملية التنموية ،إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطور وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية ، وفرض نفسها على المستهلك في ظل الدعم الذي تتمتع به ،حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، غير متجرئة على الذهاب ابعد من ذلك،

مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة ،وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

ضعف القدرة التنافسية:

نشأت الصناعة الوطنية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ،وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ،وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلتها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج أخر داخل السوق المحلي ،مما دفعها إلى عدم الاهتمام بتطور المنتوج وتحسين نوعيته ،وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ،لذلك ليس من السهل إعطاء تقييم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية ،بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية ،يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي ،بحيث في مناخ كهذا تقييم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافسته.

إن أسوار الحماية التي تحمي بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من اجلها بل كانت النتائج سلبية على القطاع الصناعي العمومي، بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها:

- تدني مواصفات السلعة المنتجة المحلية مقارنة مع غيرها من السلع في الأسواق الخارجية؛
- ارتفاع في تكلفة الإنتاج؛
- آلية العمل الاقتصادي والإداري من أبرز سماتها الأساسية البيروقراطية؛
- تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع الأسواق بقوانينها ومتغيراتها.

وأخيرا ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستويات القطاع العام الصناعي وانخفاض حجم صادراته، تشجع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق، وأدخلته في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة وتطوير آليات عمله بما يتناسب مع المستجدات ،لكن هذا لا يخفي أن حقيقة القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة ،كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى أخر ومن مؤسسة إلى أخرى إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها ما زال الواقع يدل عليه، وربما كانت بعض

مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المتشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة مثل:

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة
- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية، وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

❖ ***ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:***

تتميز الصناعة الوطنية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية، وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، وهذا يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في الأسواق الداخلية وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم التمكن من الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية،
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام؛
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة؛
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية، الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية،وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعيه المنتوج، والعمل على تطوره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة لسوق واحدة، حيث أن العالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته في حين أنه لا تزال مسألة التكلفة والنوعية تشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمام الصناعة الجزائرية.

❖ **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:**

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج ،وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج بنوعيات ونماذج مختلفة من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا ،وهذا ما تفتقده الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج ، وان حدث وحصل ذلك فانه يتطلب تغيرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة الجزائرية، ويتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

❖ **ضعف التسويق بالمؤسسات الجزائرية:**

تواجه معظم المؤسسات اليوم مشكلات تسويقية، وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف نوع المنشأة الصناعية أو الزراعية وتأتي أبرز المشكلات التسويقية من:

أن معظم المؤسسات الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث، بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع والسبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر عن النتائج المحققة ميدانيا،إضافة إلى أن قصور المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي.

انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخاص والخدمات ما بعد البيع حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع التي ترتكز على الجانب التصديري وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو سلع الصناعة لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، أي مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة.

إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية،فعلى سبيل المثال تنتج الجزائر ما يقارب 400.000 طن من تمور * دقلة نور * ولكن ما يصدر لا يتجاوز 16.000 طن بسبب:

- رداءة نوعية التغليف.

- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات الوطنية والفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها.

ومما سبق يتضح أن الأداء التسويقي سيئ لمعظم المؤسسات الجزائرية بسبب عدة عوائق أهمها:

- العوائق المرتبطة بطبيعة التسويق؛
- العوائق المرتبطة بالنظام والبيئة الاقتصادية؛
- العوائق الخاصة بالذهنية التسييرية
- 80% للمشاركة في أسواق العرض المسجلة في البرنامج الرسمي المقرر من طرف وزير التجارة
- 50% بالنسبة للمشاركة في التظاهرات التي لا تظهر في البرنامج الرسمي.
- وفي حالة عرض متبوع ببيع، معدل التغطية يكون من طرف الصندوق الخاص لتمويل الصادرات؛ للمصاريف المتعلقة بالنقل وعبور المنتجات المعروضة تدرس حالة بحالة من طرف اللجنة الاستشارية.

في مجال تمويل النقل الدولي:

بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الدولي، الصيد في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير ينص القرار الوزاري رقم 8 جانفي 2000 على منح نسب المساعدة كالآتي– حسب وجهة البضائع–:

- 80 % بالنسبة للعراق وليبيا.
- 50% بالنسبة للوجهات الأخرى
- 100%بصفة استثنائية لبعض الملفات مبررة ومدروسة حالة بحالة
- أما البنود الأخرى للصندوق الخاص لترقية الصادرات تنص على التكفل بـ:

- التكاليف المرتبطة بدراسة السوق الخارجي لإعلام المصدرين والدراسة، لأجل تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- التكاليف المتصلة بتكيف نوعية المنتجات مع السوق الخارجي.
- جزء من تكاليف نقل البضائع للخارج المدعمة من طرف المصدرين

خلاصة الفصل الثاني

مما سبق ذكره يتضح لنا جليا أن التغيرات المتسارعة التي حدثت في جميع المجالات ، دفعت بالمؤسسات إلى ضرورة الاهتمام بالتصدير لمسايرة هذا الواقع الاقتصادي العالمي الجديد ، حيث قامت بانتهاج طرق وعمليات تصدير جديدة ، وذلك من أجل تثبيت مكانتها وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية في ظل هذا التحرر الاقتصادي وانفتاح الأسواق الخارجية أمامها.

لذا قامت الدول بتبني المفهوم الحديث للتصدير وذلك بالاعتماد على ابتكار وتطوير أنظمتها وسياستها التصديرية التي تسهل عليها اختراق الأسواق العالمية بمنتجاتها المحلية وذلك انطلاقا من معاملات محلية إلى معاملات دولية ، فالتصدير أصبح عملية اختراق كل من السلع والخدمات الأسواق الخارجية عبر قنوات دولية ، بداية بجعلها تتكيف وفق مقتضيات ومعايير الأسواق الدولية ، وبذلك تطلب عليها العمل بسياسات وميكانيزمات تصديرية مطابقة للسوق الخارجية قادرة علي أن تجعل لها قدرة في اختراق الأسواق الخارجية في ظل الاقتصاد الحر .وباعتبار أن الجزائر لا تعتمد فقط على الأسواق المحلية للاستغلال الأمثل لمنتجاتها ، كان عليها أن تهتم بالأسواق العالمية، اعتمادا على سياسات حديثة وفعالة من أجل تحقيق أهدافها.

وإذا أرادت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تجد لنفسها مكانة في الأسواق الخارجية، عليها إذًاخلق استراتيجيات لمقتضيات التصدير كي تستطيع اختراق هذه الأسواق الجديدة. وعليه فانه من الضروري على المؤسسات الجزائرية العمل وفق معايير التصدير الدولية التي تتماشى مع المنافسة الدولية.

الفصل الثالث :

الإطار النظري للجمارك

تمهيد الفصل الثالث

بعد ظهور كيانات مستقلة للدول وترسيم الحدود بينها، وفي ظل الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتم فيما بينها، وخاصة عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، أو ما يعرف بأنشطة الاستيراد و التصدير، توجب على الدول مراقبة مختلف أنواع البضائع عند دخولها أراضيها، وهنا برزت أهمية أنشطة الإدارات الجمركية على الحدود والموانئ والمطارات، بهدف حماية السكان واقتصاد الدولة من أي بضائع تدخل أراضي البلاد، فتهدد صحة الأفراد والإنتاج المحلي وثروة الدولة، وهو ما جعل قضية رقابة المبادلات التجارية مكان هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية المحلية، وخاصة على صعيد سياسات التجارة الخارجية بشكل عام، والسياسات الجمركية بشكل خاص، وما تتضمنه من تشريعات و إجراءات .

وفي هذا الفصل سنتطرّق إلى مفاهيم حول الجمارك و السياسة الجمركية، إضافة إلى إدارة الجمارك الجزائرية و السياسة التعريفية.

المبحث الأول :نظرة حول الجمارك

تحتل السياسة الجمركية مكانة محورية في قطاع التجارة الخارجية، الذي يضم حركة وتبادل البضائع مع العالم الخارجي لأي دولة، حيث تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة، وتعد المظلة التي تندرج تحتها عدة سياسات متخصصة في دعم وحماية الإنتاج الوطني، وهو ما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة في الدولة المعنية، وخاصة رفع مستوى رفاه المجتمع وتقدمه

المطلب الأول: تعريف الجمارك و السياسة الجمركية

تعني الجمارك في نظر الكثير من الفقهاء بأنها الضرائب الجمركية التي تضعها الدولة على السلع عند دخولها الحدود الجمركية وقد تطلق على الضريبة و جبايتها، إلا أن الجمارك مفهومها يتسع لأكثر من ذلك، إذ تتضمن القواعد والاتفاقيات التي يتم تنفيذها على أسس وطنية ودولية في آن واحد، من خلال مؤسسات أنشأتها الدولة، يطلق عليها اسم الإدارات الجمر كية، تتبع القطاعين التجاري والمالي للبلد، ويقصد بإدارة الجمارك الإدارة التي عهدت لها الدولة بموجب قوانين ومراسيم مهمتها تطبيق الأنظمة والتشريعات الجمركية، بشأن تحصيل الضرائب الجمركية التي تعود إلى الخزينة العامة، وذلك بهدف حماية النظام الاقتصادي للبلد من أي خرق للتشريعات أو الإخلال بها، إلا أنه بالضرورة يؤدي إلى فقدان توازن هذا النظام الاقتصادي الذي تسعى الدولة لحمايته.[1]

يمكن تعريف السياسة الجمركية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بحركة السلع إلى داخل أو خارج أراضي الدولة (الإقليم الجمركي)، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[2].

كما تعتبر السياسات الجمركية نظام شامل يضمن العديد من الأدوات التي تصممها السلطات الحكومية وتنفذها عن قصد، وهي تتكون من مختلف الإجراءات والأساليب والنظم .... إلخ، كأدوات

[1] مراد زايد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 230.

[2] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، أسس التبادل التجاري، مؤسسة أرو ى للطباعة والتجارة العامة، 2008 ، ص 178 .

تستخدمها السلطات الحكومية لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة في كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف الدولة والمجتمع[1].

كما تعرف السياسة الجمركية بأنها مجموعة الإجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، العنصر الأساسي في السياسة الجمركية هو التعريفة الجمركية، وهي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات والواردات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وهي تختلف في معادلتها حسب نوع السلع.[2]

من خلال تحليل التعاريف المختلفة للسياسة الجمركية، يتبين لنا أنها تتميز بجملة من الخصائص المتنوعة، وهذا لتداخلها مع الجوانب المالية، النقدية، التجارية للدولة، إضافة للعلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كما أنها ذات بعد تشريعي وعملي، وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج الخصائص التالية للسياسة الجمركية[3]:

- ✓ تعتبر السياسة الجمركية كجزء من السياسية المالية، باعتبارها تساهم في الإيرادات العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم والإتاوات التي تفرض على الصادرات والواردات، والتي تقوم الإدارة الجمركية بتحصيلها على حركة السلع الداخلة والخارجة والعابرة للإقليم الجمركي للدولة ثم تقوم بضخها في الخزينة العمومية.
- ✓ تعتبر السياسة الجمركية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتعد المظلة التي تتأسس تحتها السياسات المتخصصة في دعم وحماية الإنتاج الوطني وتسيير عمليات التبادل التجاري، بهدف رفع مستوى رفاهية الشعب وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة في الدولة المعنية.
- ✓ تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا، حيث تسعى الدول من خلالها إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر

---

[1] يمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية فى تحقيق أهداف المجتمع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير 2262 ،ص 22.

[2] شرف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دارأسامة للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2262 ،ص 691.

[3] غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، بحث مقد لنيل الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015،ص 142.

إعفائها من كافة الرسوم والحقوق الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابا على الميز ان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

- ✓ تسعى الدول من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية، والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة، كما ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحمي، لتتمكن السلع المحمية من منافسة هذه السلع.
- ✓ تتأثر السياسة الجمركية بنظام التجارة الخارجية للدولة، وما ترتبط به من معاهدات واتفاقيات دولية، تتضمن تسهيلات جمركية، أو تخفيضات أو إعفاءات مقدمة ومتحصلة مع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقيات.
- ✓ ترتكز السياسة الجمركية أساساً على الإدارة الجمركية والنظم والتشريعات الجمركية، والتعريفة الجمركية التي تعد من أهم مكونات السياسة الجمركية.

المطلب الثاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية

بعد أن أصبحت النظم الجمركية التقليدية غير معبرة عن مجريات العمل الجمركي، استحدثت نظم جمركية جديدة اصطلاح على تسميتها بالنظم الجمركية الخاصة، ثم يمكن تصنيف الأنظمة الجمركية في الوقت الحالي إلى الأنظمة الجمركية العامة، وهي الأصل كما أنها تنصرف على كل الأوضاع الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، والأنظمة الجمركية الخاصة وتشمل الأوضاع الجمركية التي تتعامل مع الاستثناءات من القاعدة العامة، أي وجود نصوص قانونية وتنظيمات عمل تسمح بإمكان تعليق أداء الرسوم الجمركية، والضرائب ذات الأثر المماثل.

ولقد مهدت هذه الفلسفة الأساسية لظهور سلسلة من الأنظمة سنتناولها بالدراسية حسب التسلسل الزمني الذي ظهرت فيه والغاية التجارية أو الصناعية أو العمليات ذات الصلة بالنقل، وتنقسم الأنظمة الجمركية إلى:[1]

[1] مبارك بن الطيبية، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري. *دفاتر السياسة و القانون، العدد 19*، جوان 2018، ص 532.

أولاً: الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية

نميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة الجمركية التجارية وهي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية.

- *نظام المستودعات الجمركية:* بمجرد تفريغ الرسائل من وسائل النقل البرية او البحرية او الجوية، يجري إيداعها، داخل المخازن الجمركية حتى سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها، او إعادة تصديرها،ويعبر المستودع بهذا الشكل مرحلة تخزينية تتوسط مرحلتين تمر بهما البضاعة: مرحلة التفريغ ومرحلة المعاملة الجمركية.

- *نظام القبول المؤقت:* يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة، والتي تكون في إحدى الشكلين التاليين:

✓ إما تكون البائع على حالتها دون أن تحدث تغيرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.

✓ إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت، بغية تحسين الصنع، وتمنح رخص القبول من قبل إدارة الجمارك

- *نظام التصدير المؤقت:* يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة، في الإقليم الجمركي قصد أداء خدمة لاستعمالها وتحويلها وتصنيعها أو إصلاحها، ثم استيرادها ثانية بالإعفاء الكلي أو الجزئي، من الضرائب والرسوم الجمركية، كما تستفيد من نفس إجراءات البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في المعارض أو التظاهرات في الخارج.

ثانياً: الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية:

تسمى الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صيغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية بتخفيض تكاليف الإنتاج.

- *نظام التحسين الإيجابي للصنع:*

يعرف نظام التحسين الإيجابي بأنه نظام يسمح باستيراد البضائع الأجنبية مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية وكل مقاييس السياسة التجارية، حيث تكون هذه البضائع محل تحويل أو تكملة صنع أو إضافة يد عاملة ليعاد تصديرها بعد انقضاء الأجل المعين لها خارج الإقليم الجمركي الوطني.

هذا النظام داخلي وضع من أجل تعليق الحماية لصالح البضائع الأجنبية المعدة لإعادة التصدير بعد التحويل الصناعي داخل الإقليم الوطني بغرض تشجيع قدرة المؤسسات المصدرة على المنافسة، وبالمقابل يسمح بتحسين الصنع خارجيا للمؤسسات الوطنية ،وبكون بشكل مؤقت لبضائع مأخوذة داخل الإقليم الجمركي قصد إخضاعها لعمليات تصنيع أو تصليح أو تحويل في الخارج.

ثالثًا: أنظمة النقل والعبور

أنظمة النقل وتسمى كذلك بنظام التجارة العابرة أو الترانزيت transit ويقصد به عبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه، أي دون أن تستهلك فيه .يسمح العبور بأشكاله المختلفة بالتنقل الدولي مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير السياسة التجارية شريطة أخذ بعض الاحتياطات والضمانات لا سيما فيما يتعلق بحماية الحمولات.

ولقد تم إبرام اتفاقيات دولية مختلفة تخص كل واحدة منها وسيلة نقل معينة أشهرها اتفاقية العبور الدولي من أجل تفادي مضاعفة الإجراءات التي يواجهها الناقلون عند كل عبور للحدود، وهكذا فإنها تصنع سلسلة من الضمانات ممنوحة من طرف الجمعيات المهنية للناقلين مدعمة من قبل رابطة بشركات تأمين، ومن ثم فإن دفتر العبور الدولي الذي تسلم نسخة منه للجمارك عند كل عبور للحدود يجسد كفالة مقبولة، في جميع الدول التي تم العبور عبرها.

المطلب الثالث: إدارة الجمارك الجزائرية و نطاقها الجمركي:

إدارة الجمارك من بين الهيئات الإدارية التابعة إلى وزارة المالية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 –329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك[1]، ولم يعرف هذا المرسوم الإدارة الجمركية بل اكتفى بسرد الهيكل الإداري والسلمي على المستوى الوطني.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 93 –329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ،المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمار ك، ج .ر ، عدد86 الصادرة ب 28 ديسمبر 1993.

تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون7 و تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية و البرية، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، و يمكن توضيح مجال عمل إدارة الجمارك كما يلي:

1- ***النطاق الجمركي***

المقصود بالنطاق الجمركي هو الحيز الجغرافي الذي تمارس فيه المصالح الجمركية اختصاصها و لنظر إلى اتساع الإقليم الجمركي، فقد التزم الأمر إلى تأسيس شبكة في إطار ما يعرف بالنطاق الجمركي، الذي يشمل:[1]

أولا : منطقة بحرية : تتكون من المياه الإقليمية و المنطقة المتاخمة لها و المياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

ثانيا: منطقة برية: و تمتد:

-على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد ثلاثون (30) كيلو منه.

- على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين (30) كلم منه.

و تسهيلا لقمع الغش، يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من ثلاثين (30) كلم إلى غاية ستين 60كلم.

غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى أربعمائة (400) كلم، في كل من ولاية: تندوف، أدرار، و تمنراست.

2- ***الإقليم الجمركي***

و يشمل الإقليم الجمركي حسب المادة الأولى من قانون الجمارك رقم (98 – 10) على الإقليم الوطني المياه الداخلية و المياه الإقليمية و المنطقة المتاخمة و الفضاء الجوي الذي يعلوها، و يمكن توضيح ذلك كما يلي:[2]

أولا: المياه الإقليمية و المياه الداخلية : حددت المياه الإقليمية بـ 12 ميلا بحر، و إن المياه الداخلية تشمل المراسي، الموانئ و المستنقعات المالحة.

---

[1] القانون 98-10 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1419 الموافق ل 19 اوت 1998 ،الصادر ب ح.ر المؤرخة في 01 جمادى الأول 1419 الموافق ل 23 اوت 1998 ،العدد 6 المتعلق بقانون الجمارك.

[2] أنظر المادة 29 من الأمر رقم 98-10 المتضمن قانون الجمارك، المرجع السابق.

ثانيا: الإقليم الوطني : و يتكون من المساحة الأرضية التابعة للدولة الجزائرية.

ثالثا: المنطقة المتاخمة : وهي منطقة تقع وراء البحر الإقليمي أي تبدأ بعد 12 ميلا، و طولها 12 ميلا يبدأ حسابه انطلاقا من بداية البحر الإقليمي في اتجاه عرض البحر.

رابعا : الفضاء الجوي : و يقصد به الحيز الجوي الذي يقع فوق الإقليم الوطني و المياه الداخلية و المنطقة المتاخمة.

-غير أنه يمكن إنشاء مناطق حرة في الإقليم الجمركي على ألا تخضع هذه المناطق للتشريع و التنظيم الساريين كليا أو جزئيا حسب الشروط التي تحدد بموجب القانون.

- تحدد كيفيات تطبيق المواد الموجودة في القانون الجمركي و المتعلقة بتنظيم و تحديد مجال نشاط إدارة الجمارك بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين لمالية و الدفاع الوطني و الداخلية .يتجلى الدور الفعال الذي تقوم به هذه الإدارة في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة، و ترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة، مع العلم أن تحقيق معظم هذه المهام لا يكون إلا بتنسيق كل مجهوداتها مع القطاعات الأخرى للدولة و على هذا نجد أن إدارة الجمارك تحدد مجال نشاطها، و تنظم علاقتها مع مختلف مكونات المحيط الاقتصادي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي.

المبحث الثاني: التعريفة الجمركية والحقوق الجمركية.

المطلب الأول: السياسة التعريفية.

يقصد بالتعريفة أولاً كما يبين من مدلولها التعريف بالشيء المدرج في القائمة، والغرض منه إحاطة من يعنيهم الأمر بالرسوم والحقوق الواجبة الدفع المقررة على السلعة[1] ، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الحقوق الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية .

فعند قيام إدارة الجمارك بتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية فهي تعتمد على التعريفة الجمركية التي تشمل جدول السلع ويقابل كل سلعة نسبة معينة من الحقوق والرسوم المطبقة عليها وتسمى بمدونة التعريفة الجمركية.

و تشمل التعريفة الجمركية حسب المادة 6 من قانون الجمارك الجزائري 79-7 على ما يلي:

[1] خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في طريق النمو، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، دس،ص24.

- بنود المدونة وبنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية، وكذا البنود الفرعية الوطنية المعدة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة.
- نسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية.

و تتنوع التعريفة الجمركية إلى : [1]

أ) *من حيث إصدار التعريفة الجمركية*، أو بمعنى آخر الوجه القانوني يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1. التعريفة المستقلة أو الذاتية:

وهي التعريفة التي تنشئها الدولة بإرادتها الخاصة، ويكون أساسها إرادة تشريعية داخلية بصرف النظر عن صدورها من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وبالتالي يكون للدولة المجال الكبير في فرضها، وبواسطتها يمكنها السيطرة على نظامها الجمركي.

2. التعريفة الاتفاقية:

أساس هذا النوع كما يدل عليه اسمه هو التعاقد الدولي، ويكون بين دولتين أو أكثر، ومن ثم لا يمكن تعديله إلا باتفاق، وغالباً ما يؤخذ شكل معاهدة تجارية تكون التعريفة الجمركية أحد بنودها.

ب) *من حيث وحدة التعريفة وتعددها*، من هذه الزاوية يمكننا التفرقة بين ثلاثة أنواع أساسية:

1. **التعريفة المنفردة (Tarif Unique):**

وهي تعريفة تطبق على جميع منتجات الدول بدون تمييز بينها، ويكون للسلطة العامة في الدولة حق إنشائها، تعديلها أو إلغائها، ويتصف هذا النوع بالمساواة في المعاملة، ومن ثم يندر وجودها عملياً.

2. **التعريفة المزدوجة (Double Tarif):**

ويتحقق هذا النوع بتطبيق الدولة لفئتين من الرسوم، تمثل إحداهما تعريفة ذاتية، غالباً تكون مرتفعة ويكون تطبيقها عاماً على أية دولة أخرى إلا ما أستثنى بنص خاص، أما الأخرى فيكون سعرها منخفضاً لنشوئها إثر اتفاقيات مع دول أخرى، وتلجأ إليها الدول لتأكيد رخصة حصولها على معاملة عادلة لمنتجاتها في الدول المتفقة معها، ويمثل السعر المنخفض الواحد في هذا النوع من التعريفات الحد الأدنى للتسهيلات التي لا يمكن للدولة المانحة النزول عنه.

[1] خلاف عبد الجابر، مرجع سابق، ص.31.

المطلب الثاني: الحقوق الجمركية

من أهم الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية الحقوق الجمركية وهي أداة سعرية تفرض على الصادرات أو الواردات، والتي تؤثر على كمية الصادرات أو الواردات التي يسمح بها، والإعانات التي تقدم مباشرة للمصدرين والمستوردين.

تعرف الحقوق الجمركية على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، فهي أداة سعرية تستعمل لتقليص هامش الفرق بين الأسعار الداخلية والخارجية، وبالتالي منح المنتجين المحلين القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والرسوم الجمركية على الصادرات من دولة إلى أخرى، فالدول النامية تعتمد على حصيلة الواردات كمصدر من مصادر الدخل والبعض الآخر يعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية على الصادرات من المواد الأولية كمصدر هام للدخل مثل غانا التي تعتمد على صادرات الكاكاو والبرازيل التي تعتمد على صادرات البن.[1]

كذلك هناك بعض الدول التي تحرم قانونيا فرض الرسوم الجمركية على الصادرات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى فرض الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول النامية خاصة على تلك السلع التي يعتمد إنتاجها بكثافة على عنصر العمل، والغرض من ذلك هو حماية العمال الوطنيين الذين يعملون في إنتاج بدائل الواردات من تلك السلع.

إن حساب الحقوق و الرسوم الجمركية يعتمد على الأسس الآتية[2]:

1) **النوع التعريفي:** هو التسمية المخصصة لها في التعريفة الجمركية هو قائمة أو جدول خاص يصف بدقة البضائع ويصنفها ضمن مجموعة من المنتجات وتقابلها نسب الحقوق والرسوم المطبقة عليها وتسمى بالمدونة التعريفية.

2) **منشأ البضاعة:** يعتبر منشأ بضاعة ما البلد الذي استخرجت من باطن أرضه هذه البضاعة أو جنيت أو صنعت فيه، ويعتبر بلد المصدر البلد الذي ترسل منه البضاعة بصفة مباشرة إلى الإقليم الجمركي ، كما تظهر أهمية المنشأ أيضاً في تطبيق الامتيازات في إطار الاتفاقات الثنائية التجارية أو الإقليمية.

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، د ط، الإسكندرية، 2001 ،ص.208

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص.301

3) **القيمة الجمركية:** يعتبر تحديد قيمة المنتجات المستوردة أمراً ضرورياً من أجل احتساب الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة عليها.

المطلب الثالث: الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة ، دخولا في حالة الواردات و خروجا في حالة الصادرات ، و الغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم .[1]

ويمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم و هناك الرسوم الاسمية و الرسوم الفعالة[2].

1- ***من حيث كيفية تقدير الرسم :*** تميز الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار على أساس كيفية تقدير الرسم ،فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ،سميت رسوما قيمية ، أما إذا قدرت بمبلغ معين عن كل نوع من أنواع السلع – على أساس العدد أو الوزن مثلا – سميت رسوما نوعية ،و بالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة ، و قد تفرض التعريفة الجمركية بطريقة مركبة بمعنى يستخدم السعر القيمي أو النسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا .

2- ***من حيث الهدف من فرض الرسم :*** نميز بين الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار حسب الهدف من فرض الرسم حيث نجد الرسوم المالية و التي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة ، و الرسوم الحمائية التيتهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

3- ***الرسوم الاسمية و الرسوم الفعالة :*** عندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية فإن معدل التعريفة الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات و يقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:

---

[1] –محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007 ، ص 124.

[2] سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ،الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2004 –2005، ص82.

$$f = t - ar/1 - a$$

حيث أن:

f =معدل الحماية الفعال.

T=معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.

a=نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية

r = معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخل المستورد

خلاصة الفصل الثالث

من خلال عرض هذا الفصل، تبين لنا أن السياسة الجمركية تعتبر من بين أهم العوامل التي تستخدمها الدولة في توجيه التجارة الخارجية وتسخيرها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم إدارة الجمارك في تحديد تلك السياسة، بما يستجيب للتوجه العام للدولة، كما تتحمل مسؤولية تنفيذ تلك السياسة، وبالتالي المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل السياسة الجمركية مجموعة متنوعة من الوسائل والإجراءات التي تستخدمها الدولة لتنظيم حركة المبادلات مع العالم الخارجي، سواء كان ذلك في مجال الاستيراد والتصدير، وان كان يمكن تقسيمها إلى أدوات تعريفية تشمل مدونة التعريفة الجمركية، أي قائمة شاملة للبضائع موضوع التجارة الدولية، ومعدلات الرسوم الجمركية التي تخضع لها تلك البضائع.

الفصل الرابع :

عرض و تحليل صادرات الجزائر

في الفترة 2018-2020.

تمهيد الفصل الرابع:

لقد حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ العقود الماضية على تنويع الصادرات، وتقليل تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، وهذا نظرا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة. ولقد كانت هناك الكثير من المجهودات لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الواقع لم يتغير كثيرا رغم الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر، والتي تسمح لها ببناء اقتصاد قوي خارج المحروقات يؤدي إلى التنويع في الصادرات .

المبحث الأول :واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2018– 2020 :

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي رقم 1.5 خير دليل على ذلك، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2018– 2020.

المطلب الأول : قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

سنقوم من خلال هذا العنصر من تحليل قيمة صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات التي قامت بها الجزائر في الفترة 2018 – 2020 ، من خلال الجدول التالي:

الجدول 1.5: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2018 – 2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	%100	%93.23	%6.77
2019	القيمة	35.82	33.24	2.58
	النسبة %	%100	%92.8	%7.20
2020	القيمة	23.8	21.55	2.25
	النسبة %	%100	%90.55	%9.45

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر في سنة 2019 و موقع وزارة التجارة الجزائرية.

والشكل 1.5 يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات.

الشكل 1.5: مستويات الصادرات في 2018– 2020 .

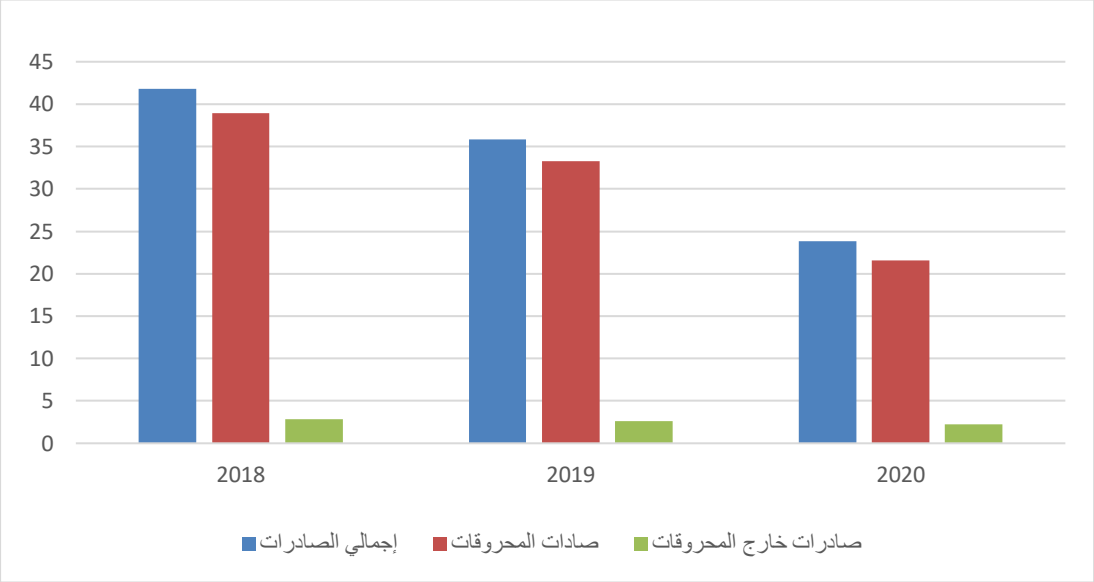

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على الجدول 1.5.

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تدهور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها بـ 2.830 مليار دولار في 2018 وهو ما يمثل 6.77% وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 38.953 مليار دولار.

كما بلغت الصادرات الجزائرية في سنة 2019، 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 14.29% – عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسًا عن انخفاض أسعار البترول. وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات، 2.58 مليار دولار و هو ما يمثل 7.20% من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أكبر نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010–2019 (وكالة الأنباء الجزائرية).

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات في 2020 فقد عرف انخفاضًا قدره 33.6%– عن سنة 2019، وذلك راجع أساسًا إلى التراجع الكبير لأسعار النفط تلك السنة نتيجة الوضعية الوبائية التي عاشها العالم

منذ بداية 2020. فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره 12.8%- عن سنة 2019. (الإذاعة الجزائرية)

وبخصوص الشركاء التجاريين للجزائر، تحتفظ فرنسا على مكانتها كأول بلد زبون للجزائر كما تحتفظ الصين على مكانتها كأول ممون، تحافظ فرنسا على مرتبتها كأول زبون للبلاد بحوالي 5.05 مليار دولار (14.11 بالمائة من المبلغ الاجمالي للصادرات الجزائرية) مسجلة ارتفاعا طفيفا قدره (+0.52 بالمائة) تليها إيطاليا ب4.62 مليار دولار (12.90بالمائة) واسبانيا ب 3.99 مليار دولار (11.15 بالمائة) و بريطانيا العظمى ب 2.29 مليار دولار (6.42 بالمائة) وتركيا ب 2.24 مليار دولار (6.27 بالمائة). (وكالة الأنباء الجزائرية).

المطلب الثاني : طرق التنويع في الصادرات الجزائرية:

من اجل تحقيق تنمية حقيقية لابد أن يكون للتشخيص العلمي دور فعال ،ومما سبق يتبين لنا أن الجزائر لم تتقدم في مجال تنويع صادراتها، لان التنمية لم تركز على القطاعات الحيوية مثل القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة التحويلية.ومنه يجب أن تتوجه الإستراتيجية نحو هذين القطاعين.

❖ بناء القطاع الصناعي:

1- بناء قطاع الصناعة التحويلية:

إن الصناعة التحويلية تمثل احد الروافد الهامة للاقتصاد العالمي لما تمثله من قيمة عالية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

ومن اجل تحسين هذا القطاع يتطلب على الدولة القيام بـ:

- ✓ القيام بالترويج للاستثمار في الصناعة التحويلية
- ✓ التعاون مع هيأت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم الصناعيين في المشاريع الصناعية.
- ✓ إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي ، تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وتوفير المعلومات عن كل المعدات الصناعية.
- ✓ وضع خطة إستراتيجية للاستثمارات الصناعية.
- ✓ تقديم معلومات عن المواد الأولية المتوفرة محليا.

❖ بناء القطاع الفلاحيي :

صخرت الدولة الكثير من الجهد والعمل لتطوير هذا القطاع إلا أن النتائج المتحصل عليها تبقى ضئيلة، ويحتاج القطاع إلى إصلاحات كبرى تتمثل فيما يلي:

✓ دعم القطاع الفلاحي للفلاحين المنتجين وليس دعم عشوائي غير موجه.

✓ التكفل بعملية شراء المحاصيل بأسعار مقبولة من الفلاحين.

✓ اتخاذ إجراءات فعالة لاستغلال الموارد المائية وإحياء التربة الزراعية والثروة البحرية

✓ استغلال الثروة الغابية في إنتاج الخشب.

✓ تشجيع الابتكارات العلمية في تربية النباتات والحيوانات.

المبحث الثاني : مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات:

هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات، وأهم هذه المجهودات ما يلي:

المطلب الأول : بناء إستراتيجية متكاملة للرفع من الصادرات الجزائرية.

يندرج ضمن هذه الإستراتيجية مالي :

1- **التعديل في القوانين والتشريعات** :في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا ما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاهم نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير.
- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير.

2- **إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير**: خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الإجراءات الإدارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

3- **إنشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير**: في الواقع أغلب هذه المؤسسات والهيئات أنشئت منذ فترة طويلة، حيث أن بعضها أنشئ في زمن الاشتراكية، إلا أنها لم يكن لها

إسهام كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي:

- إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX وهذا سنة 1971م، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن.
- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX وهذا سنة 1996م، حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عمليات التصدير إلى الخارج دون خوف على أموالها. (مديرية التجارة لولاية بسكرة، دون سنة)
- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE) (وزارة التجارة، دون سنة)، وهذا بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج (من 50% إلى 80 %). التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير(من 25% إلى 50%).
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI ،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزير التجارة، ولها

فروع عبر مختلف ولايات الوطن، ومن مهامها الأساسية هي: تمثيل الشركات، تنشيط وترقية ودعم الشركات، تكوين وتعليم وتأهيل. (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة)

- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجكس (ALGEX) وهذا في سنة 2004 والتي من مهامها ما يلي:
  - ❖ توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي.
  - ❖ تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.
  - ❖ وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين. وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 173-04 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004. (وكالة الأنباء الجزائرية في 2019).

المطلب الثاني : دعم المؤسسات الصغير والمتوسطة وتخفيض سعر العملة الوطنية.

♣ الفرع الأول: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتمثل هذا الدعم الذي يعد من الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة للمؤسسات الصغير والمتوسطة من اجل جعلها قادرة على اقتحام الأسواق العالمية.،وهي تهدف إلى رفع الأداء التنافسي للمؤسسات.

1- التامين: تقوم الدولة بوضع نظام التامين لحماية المصدرين من مخاطر التصدير، المخاطر السياسية والطبيعية .

2- التمويل: تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة سواء بالإعانات المالية أو المادية.

3- النقل والتوزيع: توفير النقل للتقليل من التكاليف وبالتالي تخفيض سعرها التنافسي.

4- السياسة الضريبية: تخفيض الضريبة على الصادرات.

5- تبسيط إجراءات التصدير: وذلك بتسهيل الإجراءات القانونية لعمليات التصدير.

♣ **الفرع الثاني: تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية:**

:بعد القيام بإجراءات من اجل تشجيع الصادرات الجزائرية والعمل على زيادة التجارة الخارجية تأتي خطوة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ويكون ضمن رقابة دقيقة من طرف الدولة أثناء تطبيقه ،للتحكم في كل المعاملات المالية.

1- مرونة الجهاز الإنتاجي :

إن زيادة الصادرات مرتبط بزيادة الإنتاج الوطني ومن ثم تأتي عملية تخفيض سعر الصرف، لأنه يجب أن تكون القدرة الإنتاجية عالية لتطبيق سياسة التخفيض.

2- مرونة الطلب الداخلي على الواردات:

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة أسعار السلع المستوردة ، مما يؤدي إلى التوجه إلى اقتناء السلع المحلية البديلة ،وهو ما يتطلب جهاز إنتاجي محلي قوي.

3- مرونة الطلب على الصادرات الوطنية:

إن الطلب الدولي على صادرات دولة ما يجب أن يتمتع بمرونة عالية حتى يرافق عملية تخفيض العملة زيادة في الطلب الدولي على صادرات هذا البلد بنسبة اكبر من نسبة التخفيض.

4- عدم قيام دول أخرى بتخفيض عملتها في نفس الوقت:

يجب أن لا تقابل هذه السياسة بسياسة مماثلة من طرف دول أخرى،

خلاصة الفصل الرابع:

بعد عرض وتحليل المعطيات لصادرات الجزائر في الفترة 2018 إلى 2020 و بعد القيام بالدراسة اللازمة و كذا إيضاح المجهودات التي قامت بها الجزائر لرفع الصادرات خارج المحروقات، يتضح لنا انه تحتاج ترقية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف المجالات ، سواء في المجال الصناعي أو المجال الفلاحي أو المجال ألخدماتي ، كما يجب توفير مجموعة من الحوافز والمساعدات للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والإخطار التي تعيق تطوير التجارة الخارجية.

وأمام هذا الوضع المتمثل في تقديم التسهيلات بمختلف أنواعها،وكذا الاصطلاحات التي عرفتها المنظومة الجمركية باختلاف مجالاتها سيفتح مجالا أكثر تفتحا للمتعامل الاقتصادي،

ومن اجل التكيف التام لإدارة الجمارك مع التوجه الاقتصادي الجديد التخلي كليا عن خلفيات النظام الاقتصادي السابق، وتحديث وعصرنة الإدارة الجمركية لمواجهة تحديات العولمة.

الخاتمة العامة.

الخاتمة العامة:

من خلال عرض نتائج الجانب النظري لواقع التجارة الخارجية و التصدير في الجزائر اتضح لنا التجارة الخارجية مرت بعدة مراحل في تطورها ،كما كان لها الدور الكبير في مستويات التقدم لكثير من الدول الكبرى.

ومن خلال دراسة التصدير في الجزائر و تحليل ومناقشة النتائج اتضح جليا أن الجزائر و رغم مجهوداتها لم تستطع رفع صادراتها خارج المحروقات و الخروج عن تبعية الصادرات لأسعار البترول .

فالجزائر واحدة من الدول التي تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، وبسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا ساعدها هذا على جلب العملة الصعبة، الأمر الذي أعاد بعضًا من توازنات الاقتصاد، الذي عانى خلال فترة طويلة من الزمن من التقهقر الذي وصل إلى حده الأدنى سنة 1986 عند انهيار أسعار البترول في السوق الدولية.

ونتيجة لما نتج عن انهيار أسعار البترول، سارعت الدولة إلى تبني إجراءات استعجاليه ترمي إلى إعادة الاعتبار لهذه الوظيفة، غير أن هذه السياسات والتي ترمي إلى ترقية الصادات خارج المحروقات، لم تكن في الواقع سوى حلولا ترقيعية لمشاكل ظرفية مرت بها البلاد، ولم تصل الصادرات خارج المحروقات إلى بلوغ المستوى المرغوب والذي كان ينادي به أصحاب هذه السياسات.

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو أن الجزائر لم تتخلص من التبعية للريع النفطي، ذلك لأن كل الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية لم تتخذ قرارا صارما يحد من استنزاف إيرادات المحروقات، فهذه الإيرادات تساعد السلطة على حل كل المشاكل الاقتصادية والسياسية وخاصة الاجتماعية، وبالتالي ستبقى الجزائر تسري بنفس هذه الوتيرة إلى غاية انتهاء الريع النفطي وهناك ستحدث كارثة اقتصادية نظرا لعدم وجود اقتصاد منتج واعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد من الخارج بنسبة عالية جدا.

نتائج البحث :

استخلصنا من هذه الدراسة جملة من النتائج يمكن أن تعطينا نظرة واقعية عن التجارة الخارجية و الصادرات الجزائرية.

- إن مختلف الدول الكبرى تعتمد على التجارة الخارجية للزيادة في نموها الاقتصادي.
- اتخاذ السلطات الجزائرية عدة إجراءات وتدابير في مختلف المجالات للرفع من صادراتها خارج المحروقات.

- ضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات على صعيد المبادلات التجارية الخارجية وذلك لنقص ثقافة التصدير.
- غياب مساهمة بعض القطاعات الحيوية في تنمية الصادرات خاصة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي .

ومنه يتحقق صدق الفرضيات الجزئية للبحث كما يلي:

- لقد بينت هذه الدراسة على أن التجارة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المُنتجات بين دولة مُعيّنة ودولٍ أُخرى، فهي تبادل الخدمات، ورؤوس الأموال، والسّلع؛ عن طريق الحدود الدوليّة أو الإقليميّة، إذن الفرضية الأولى التي كان مفادها أن التجارة الخارجية هي الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها قد تحققت.
- ومن خلال الفرضية الثانية والتي مفادها أن قطاع التصدير تعرض إلى عدة عراقيل من القطاع الفلاحي والقطاع الإنتاجي خاصة أن هذين القطاعين هما الأساسيين لأي دولة تطمح زيادة صادرات بلادها و كذا توسيع قطاع الصادرات ، وهذا يبين صدق الفرضية الثانية من فرضيات البحث
- في حين نتائج الفرضية الثالثة والتي تقول "لقد قامت الجزائر بمجهودات ابتداءً من 2010 لأجل رفع الصادرات الجزائرية خاصة أن صادراتها تعتمد أساسا على المحروقات"، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة من خلال ما قدمناه في الفصل الخامس من المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل رفع صادراتها و لدخول إلى الأسواق العالمية.

اقتراحات وتوصيات :

من خلال الدراسة التي قمنا بها لانجاز هذا البحث توصلنا إلى جملة من التوصيات والاقتراحات لتطوير الاقتصاد الوطني ،يتمثل أهمها فيما يلي:

- العمل على زيادة المنتوج الفلاحي وذلك من خلال زيادة الأراضي المسقية.
- تحسين المنتوج الجزائري من اجل اقتحام الأسواق الخارجية وذلك بإتباع سياسة فعالة للحصول على منتجات ذات معايير عالمية ومواصفات دولية.توطيد الجزائر لعلاقتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية.
- التأهيل التقني والتكنولوجي للمؤسسات.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

- العمل على تطوير القطاع الصناعي من خلال تشجيع المؤسسات الصغير والمتوسطة.

المواضع مقترحة:

- دور التصدير في النمو الاقتصادي.
- دور القطاع الفلاحي في زيادة التجارة الخارجية.
- واقع الصناعة التحويلية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

❖ **باللغة العربية:**

- **الكتب:**

1) إبراهيم العيسوى، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1989

2) جمال محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

3) جمال، جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011.

4) حسام، علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

5) خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009

6) خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في طريق النمو، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، دس

7) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000

8) سهير محمد السيد حسن ، محمد البنا ،الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2004 -2005

9) شرف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015

10) طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المعرفية، عمان ، 1995

11) عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية ،دار ابن خلدون، بيروت، 1980

12) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، أسس التبادل التجاري، مؤسسة أروى للطباعة والتجارة العامة، 2008

13) عطا الله، علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015

14) غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999

15) كامل بكرى، الإقتصاد الدولي والتجارة والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003

16) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، د ط، الإسكندرية،2001

17) محمود جاسم محمد الصميدعي، إستراتجية التسويق مدخل كمي وتحليلي، ط 2 ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004

18) محمود حامد محمود، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر،2006

19) محمود محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 1997

20) محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007

21) مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993

22) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، دليل الإجراءات و التسهيلات الخاصة بدعم الصادرات خارج المحروقات، محملة من موقع الوزارة: http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx

- **مجلات:**

23) إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية فى تحقيق أهداف المجتمع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير 2018.

24) قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 02 ،جوان 2002

25) مبارك بن الطيبية، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري. دفاتر السياسة و القانون، العدد 19، جوان 2018

- **مذكرات:**

26) إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 – 2009

27) ابزام خالد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001

28) بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017/2016

29) بورياح كنزة ، بطيوي محمد الأمين، واقع و أفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي شعبة العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة خارجية، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2019–2020.

30) حمزة خولة، أثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في عموم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2013–2014.

31) سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة منشورة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2–، 2020/2019

32) شلالي رشيد، تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010

33) عبيدلي عبد القادر ، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية، الفترة 2005 -2014 ،أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير غير منشورة، فرع: تجارة 1 دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016

34) غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، بحث مقد لنيل الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015

35) مراد زايد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006

36) مولاى عبدالقادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير عير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007

37) ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014-2013

- **ملتقيات:**

38) على توفيق الصادق ،تطور دور الدولة في التنمية كقبل وأثناء وبعد اَلأزمة المالية العالمية ، للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات الربية وتطورات ما بعد اَلأزمة الاقتصادية العالمية ،يوم 19و 20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث

- **مراسيم و أوامر قانونية:**

39) القانون 98-10 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1419 الموافق ل 19 اوت 1998 ،الصادر ب ح.ر المؤرخة في 01 جمادى الأول 1419 الموافق ل 23 اوت 1998 ، العدد 6 المتعلق بقانون الجمارك

40) المرسوم التنفيذي رقم 93 -329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ،المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمار ك، ج .ر ، عدد86 الصادرة ب 28 ديسمبر 1993.

❖ **باللغة الأجنبية:**

41) Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson éducation-France, 2006,